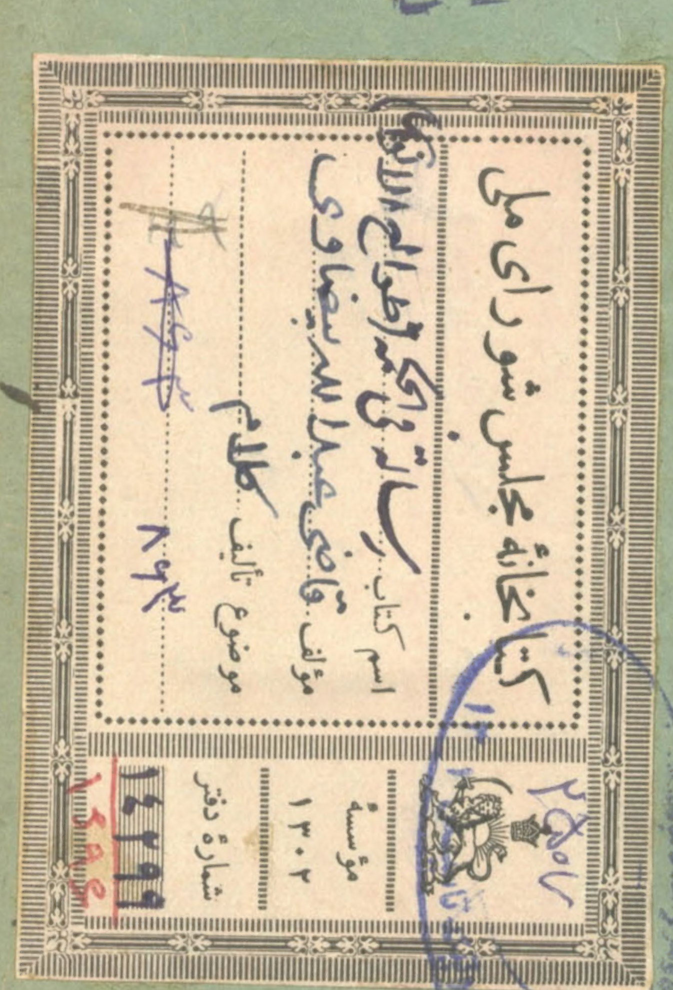



رساله
فی الحکمه من القدما
تاریخ الکتابه مصارلکا لاحمد عبد الله
ابن ابی العد القرشی الاصفهانی
۶۷۷ بحکم البیع الشرعی
۱۴۲۹۹
۶۹۶

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن وجب وجوده وبقاؤه وامتنع عدمه وفناؤه دل على وجوده ارضه وسماؤه وشهد بوحدانيته وصف العالم وبناؤه العليم الذي يحيط علمه بما الاشياء عدده واحصاؤه القدير الذي لا منتهى قدرته عند المراد له اعادته وابداؤه يدبر الامر من السماء الى الارض تعالى قدره سبق السابق قضاؤه جلت قدرته وتباركت اسماؤه وعظمت نعمته وعمت آلاؤه تاهت في بيداء الوهمية ابصار العقل واراؤه وارتفعت دون ادراكه طرق الفكر وانحاؤه احمده ولا احصي ثناؤه واشكره والشكر انما عطاؤه واصلي على رسوله الذي رفع الهدى حقه وعناؤه وقمع الضلالة باسه وعناؤه صلى الله عليه وعلى آله ما اضاء البدر المنير ضياؤه وبعد فان اعظم العلوم موضوعا واوثقها اصولا وفروعا واقواها حجة ودليلا وابلغها ... سبيلا ... هو العلم الكافل باظهار الاسرار اللاهوتية عن استار الجبروت المطلع على مشاهدات الملك ومعاينات الملكوت الفارق بين المجيب للرسالة والمدعي المنطبع على الضلالة والهادي الكاشف عن احوال السعداء والاشقياء ودار البقاء بعد الفناء والفاصل في قواعد الشرع واساسها وحل الدين وراسها بما ... اذ كان يشتمل على غرائب المعقول والمنقول من علم اصوله وفروعه وتحقيق قواعده

والشهداء والصالحين

وبعد فمقصود الكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة كتب اما المقدمة ففي مباحث متعلقة بالنظر وفيها فصول

الفصل الاول في المبادي اعلم ان تعقل الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي او اثبات يسمى تصورا ومع الحكم باحدهما يسمى تصديقا وكلاهما ينقسم الى بديهي لا يتوقف حصوله على نظر وفكر كتصور الوجود والعدم والحكم بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وكسبي يحتاج اليه كتصور الملك والجن والعلم بحدوث العالم ووجود الصانع اذ لو كانت التصورات والتصديقات باسرها بديهية او مكتسبة لما جهلنا شيئا او لما حصلنا شيئا لان النظري انما يكتسب من معارف اخرى سابقة فلو كانت باسرها مكتسبة لزم اسناد كل منها الى غيره في موضوعات متناهية او غير متناهية فيلزم الدور او التسلسل المحالان والنظر ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم وتلك الامور المترتبة ان كانت موصلة الى تحقيق مجهول تصوري سميت معرفا وقولا شارحا وان كانت موصلة الى تصديقي سميت حجة ودليلا

الفصل الثاني في المعرف وفيه مباحث الاول في شرائط المعرف معرف الشيء ما يستلزم معرفته معرفته فيكون العلم به سابقا على العلم بالمعرف فلا يعرف الشيء بالمساوي له في الجلاء والخفاء كما قيل النوع عدد ليس بزوج وشفعه مثل الحركة نقلة والانسان حيوان ... ولا بما هو اخفى منه سواء توقف عليه معرفته او ... كتعريف الشمس بانه كوكب نهاري والنهار بانه زمان طلوعها او بمراتب كتعريف الاثنين بانه زوج اول ثم تعريفها الزوج بانه المنقسم بمتساويين ثم تعريف المتساوي بالشيئين ثم تعريفه بالاثنين او لا يتوقف مثل النار ركن

سببه للنفس وينبغي ان تقع الاسم لشهرته وظهوره
ويحترز عن الالفاظ الغريبة والمجازية والمشترك مثل ان يقال
العدد كثرة مجتمعة من الوحدات والانسان حيوان جسماني
ناطق للعلم الا اذا دعت اليه ضرورة وذلك في تعريف
المضافات مثل الاب حيوان يتولد من نطفته شخص اخر من نوعه
من حيث هو كذلك او حاجة كقولهم الانف الافطس
الثاني في اقسام المعرف معرف الشيء لابد وان يساويه
في العموم والخصوص ليشمل جميع افراده ويميزها عن غيرها فلا
يخلو من ان يكون داخلا فيها او خارجا عنها او مركبا
منها والاول اما ان يكون بجميع اجزائه وهو الحد التام
او لم يكن وهو الحد الناقص والثاني هو الرسم الناقص والثالث
ان كان المميز داخلا يسمى حدا ناقصا ايضا وان كان بالعكس
كما اذا تركب من الجنس والخاص يسمى رسما تاما واعترض عليه بان
مجموع اجزاء الشيء عينه والجزء انما نعرفها اذا عرف شيئا
من اجزائه وذلك الجزء اما ان يكون هو او هو خارج عنه
والخارج انما نعرفه اذا علم اختصاصه به وذلك
يتوقف على معرفته ومعرفة ما يغايره من الامور الغير
المتناهية وذلك محال وثانيا بان المطلوب ان كان
مشعورا به امتنع تحصيله وان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه
واجيب عن الاول بان الجزء متقدم على الكل والجمع لا شيئا
التي كل واحد منها متقدم على الشيء عين ان يكون نفسه ومعرفا
به ومعرف الشيء ليس بواجب ان نعرف شيئا من اجزائه
اصلا لجواز استغنائها باسرها وتعريف الموصوف
موقوف على كون الوصف المعرف بحيث يلزم من تصوره
تصوره بعينه وذلك انما يتوقف على اختصاصه وشموله
في نفس الامر لا على العلم به وهو ضعيف لان تقدم
كل واحد لا يقتضي تقدم الكل من حيث هو كل ومجموع
لبيان المغايرة ولو كانت الاجزاء باسرها حتى الصورى معلوم
كانت الماهية معلومة والالم يعد التحديد ولو استلزم
الخارجي

الخارجي تصوره تصوره فان كان متصورا كان الملزوم
متصورا فاستغني عن التعريف وان لم يكن متصورا
امتنع التعريف به بل الجواب ان الاجزاء على انفرادها
معلومة والتحديد استحضارها مجموعة بحيث يحصل في
الذهن صورة مطابقة للمحدود وكذا الرسم اذا كان
مركبا واما المفرد فلا يفيد وعن الثاني بان توجه الطلب
نحو الشيء المشعور به بعض اعتباراته فلا استحالة **الثالث**
في بيان ما يعرف ويعرف به الحقائق اما ان يكون
بسيطة او مركبة وكل منها اما ان يتركب عنه غيره او لا
يتركب فالبسيط الذي لا يتركب عنه لا يحد ولا يحد به
كالواجب والذي يتركب عنه غيره يحد به ولا يحد كالجواهر
والمركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد ولا يحد به كالانسان
والذي يتركب عنه غيره يحد ويحد به كالحيوان
فالحد للمركب وكذا الرسم التام واما الرسم الناقص
فيشملهما **الفصل الثالث** في الحجج وفيه مباحث
الاول في انواع الحجج **الدليل** ما يلزم من العلم
به العلم بوجود المدلول فاما ان يستدل بالكلي على الجزئي
او باحد المتساويين على الآخر ويسمى قياسا او بعكسه
ويسمى استقراء تاما ان كان بجميع جزئياته وناقصا ان
لم يكن او بجزئي على جزئي اخر ويسمى تمثيلا وقياسا في
عرف الفقهاء والجزء الاول اصلا والثاني فرعا
والمشترك جامعا وبامره نعرف زيادة ما اوردناه
ويلاحق بالسبر او بغيرهما وقد استقصينا الكلام
فيه في منهاج الوصول الى علم الاصول **الثاني**
في القياس واصنافه القياس قول مؤلف من اقوال متى
سلمت لزم عنه لذاته قول اخر وهو اما ان يشتمل النتيجة او
نقيضها بالفعل ويسمى استثنائيا اولا ويسمى اقترانيا و
الاستثنائي هو ان يستدل بوجود الملزوم على وجود اللازم
او بعدمه على عدم الملزوم او بوجود احد المتعاندين

على عدم الآخر او بعدمه على وجوده فيكون مشتملا على مقتضٍ
حاكمة بالملازمة بينهما وتسمى شرطية متصلة او بالمعاندة
وتسمى شرطية منفصلة حقيقية ان تعاندا مطلقا ومانعة
الجمع ان تعاندا صدقا ومانعة الخلو ان تعاندا كذبا
واخرى تدل على وضع الملزوم او المعاند مطلقا
او كذبا وتسمى استثنائيا والثاني على اربعة
اوجه لانه لا بد له من امر يناسب طرفي المطلوب
وتسمى اوسط والمحكوم عليه في المطلوب اصغر والمحكوم به
اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر بالصغرى والتي فيها
الاكبر بالكبرى فالاوسط اما ان يكون محمولا في
الصغرى موضوعا في الكبرى او محمولا فيهما او موضوعا
فيهما او موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى والاول
ان يستدل على صدق الاوسط على كل الاصغر او
بعضه وصدق الاكبر على كل ما صدق عليه الاوسط
او سلبه عنه على صدق الاكبر على كل الاصغر او بعضه
او سلبه عن كله او بعضه الثاني ان يستدل بصدق
الاوسط على كل الاصغر وسلبه عن كل الاكبر او بعكسه
على سلب الاكبر عن كل الاصغر او بصدق الاوسط على بعضه
وسلبه عن كل الاكبر او سلبه عن بعض الاصغر وصدقه
عن كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعض الاصغر وذلك
بشرط ان يتحد زمان السلب والايجاب او يكون احدهما
دائما الثالث ان يستدل بصدق الطرفين
على كل الاوسط او احدهما عليه والآخر على بعضه
على صدق الاكبر على بعض الاصغر او صدق الاصغر
على كله وسلب الاكبر عن كله او بعضه او بصدقه على
بعضه وسلب الاكبر عن كله على سلب الاكبر عن بعض الاصغر
الرابع ان يستدل بصدق الاصغر على كل الاوسط
وصدقه على كل الاكبر او بعضه على صدق الاكبر
على بعض الاصغر او بصدقه على كله او بعضه وسلب الاوسط

عن كله

عن كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعض الاصغر او بسلب الاصغر
عن كل الاوسط وصدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر عن
كل الاصغر فالقرائن القياسية المنتجة ثلثة وعشرون
اربع استثنائية وتسعة عشر اقترانية والكلام المستقصى
فيها في الكتب المنطقية الثالث في
مواد الحجج الحجة اما ان تكون عقلية او نقلية
والاول اما ان يكون مقدماتها قطعية وتسمى
برهانا ودليلا او ظنية او مشهورة وتسمى خطابة
وامارة او مشبهة باحدهما وتسمى مغالطة و
المبادي اليقينية ما يجزم به العقل بمجرد تصور
طرفيه وتسمى اوليات وبديهيات او بواسطة تصورها
الذهن عند تصورهما مثل الاربعة زوج وتسمى قضايا
قياساتها معها او الحس وتسمى مشاهدات وحسيات
او كلاهما معا والحس هو حس السمع مثل ان يخبر عن
محسوس يمكن وقوعه جمع كثير يحكم العقل بامتناع
تواطئهم على الكذب وتسمى متواترات او غيره مثل ان
يشاهد ترتب شيء على غيره مرارا كثيرة بحيث يحكم
العقل بانه ليس على سبيل الاتفاق والا لما كان
دائما ولا اكثريا كترتب الاسهال على شرب السقمونيا و
تسمى تجربيات وقد يلحق بالمشاهدة مرة او مرتين
لانضمام قرائن اليها كالحكم بان نور القمر مستفاد
من الشمس وتسمى حدسيات واما الظنيات
فمقدمات يحكم العقل بها مع تجويز نقيضها تجويزا
مرجوحا واما المشهورات فما اعترف به
الجمهور لمصلحة عامة او بسبب رقة او حمية مثل
العدل حسن والظلم قبيح وكشف العورة مذموم
ومواساة الفقراء محمود واما مقدمات
المغالطة فقضايا الوهم في امر غير محسوس قياسا
على المحسوس كما تقدم كل موجود فانه جسم او حال

في جسم وقد تشتغل عنها المتخيلات وهي قضايا مذكورة تذعن
النفس لها في شي وتنفرها عنه ويسمى عادة والزهد
ما يستعمل فانما تستعمل في القياسات الشعرية والمانة
ما صح نقلها عمن عرف صدقه عقلا وهم الانبياء عليهم السلام
ومن اخبرنا بعدالته النقل اذا تواتر عندنا وعلمنا
عصمة رواته العربية وعدم الاشتراك والمجاز والاضمار
والتخصيص والنسخ والمعارض العقلي الذي لو كان لرجح (والنقل ح)
اذ العقل اصل النقل وتكذيب الاصل لتصديق الفرع
محال لاستلزامه تكذيبهما ايضا **الفصل الرابع**
في احكام النظر وفيه مباحث **الاول** ان
النظر الصحيح يفيد العلم والسمنية انكروه مطلقا والمهندسون (نفيد ح)
في الالهيات لنا انا نعلم بالضرورة ان من علم لزوم شي لشي
وعلم معه وجود الملزوم وعدم اللازم علم من الاول وجود
اللازم ومن الثاني عدم الملزوم وايضا من علم ان العالم
ممكن وان كل ممكن فله سبب علم قطعا ان له سببا
احتجت السمنية بوجوه الاول بان العلم الحاصل
عقيب النظر ان كان ضروريا لما امكن خلافه وان
كان نظريا عاد الكلام في ذلك النظر ولزم التسلسل (الثاني ح)
الثاني المطلوب ان كان معلوما فلا طلب وان لم
يكن معلوما فاذا حصل كيف نعرفه الثالث ان
الذهن لا يقوى على استحضار مقدمتين معا لانا نجد
من انفسنا انا متى توجهنا الى مقدمة تعذر علينا
في تلك الحال التوجه الى الاخرى والمقدمة الواحدة
لا تنتج واجيب عن الاول بان العلم به باستلزام
المقدمتين معا على النتيجة الحاصل ضروري وظهور
الخطأ بعد النظر الصحيح ممنوع وعن الثاني
ان طرفيه معلومان والنسبة مبهمة والمطلوب تعيينها
فاذا حصل يميز عن غيره بطرفيه وعن الثالث ان
الذهن يستحضرها كاستحضار طرفي الشرطية والحكم بالملازمة

او المعاندة

او المعاندة بينهما واحتج المهندسون على الاول
ان التصديق موقوف على التصور وذات الله غير معقولة
ولا جائز التعقل لما سنذكره في الركن الثالث فلا يكون
محكوما عليه والثاني ان اقرب الامور الى الانسان
هويته التي يشير اليها بقوله انا وانت ترى في مباحث
النفس اختلافات كثيرة في انها ما هي وكيف هي فما
ظنك بابعد الاشياء وهي الاجسام والعقول واجيب
عن الاول بان التصديق موقوف على تصور الطرفين
باعتبار وذات الله تعالى كذلك وعن الثاني انه
دليل على عسره ولا شك فيه اذ الوهم يلابس العقل
في ماخذه والباطل يشاكل الحق في مباحثه ولذلك
تخالف فيه الآراء وتتصادم الاهواء والسلف
منعوا منه الا الافراد من اذكياء اهل الكلام في زماننا (ح)
فروع الاول النظر الصحيح بعد الذهول عن النتيجة
يفيض عقيبه عادة عند الشيخ ابي الحسن الاشعري (عليه ح)
ووجوبا عند الحكماء وقالت المعتزلة النظر يولدها
في الذهن ومعنى التوليد ان يوجب وجود شي وجود
آخر كحركة اليد والمفتاح وسيتبين فساده ببيان
استناد جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداء **والثاني**
لا شبهة انه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة
الترتيب والهيئة العارضين لهما والا لما تفاوتت
الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه **الثالث**
المشهور ان النظر الفاسد لا يستلزم الجهل وقيل
بخلافه والحق ان الفساد ان كان مقتصرا على
المادة استلزم والا فلا **الثاني** انه كاف
في معرفة الله تعالى ولا حاجة الى المعلم ويدل عليه ما
ذكرناه واحتجت الاسماعيلية بان الخلاف في الآراء
مستمر بين العقلاء في ذلك فلو كفى العقل لما كان كذلك
وايضا فالانسان لا يستقل بتحصيل اضعف العلوم فكيف

ما صحبها واحتج على الاول بانهم لو اتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم ذلك وعلى الثاني بان العقل يسلم ولا يسكن انه لو كان معطلا لعلم المبادي والحجج وتنقيح الشكوك والشبه كان اوفى اما النزاع في الامتناع

الثالث في وجوب النظر في معرفة الله تعالى واجب اما عندنا فلقوله تعالى قل انظروا ماذا في السموات ونحوه واما عند المعتزلة فلان المعرفة واجبة عقلا وهي لا تحصل الا بالنظر وما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب واعترض عليه بان مبناه على حكم العقل وسيأتي الكلام فيه وامتناع العرفان بغيره واستحالة التكليف بالمحال وكلاهما ممنوع وبان قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا نفى الوجوب قبل البعثة لنفي لازمه فدل على ان الوجوب ليس الا من الشرع قيل لو وجب بالشرع لزم افحام الانبياء فان المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم ما لم ينظر قلنا ولو وجب عقلا لافحم ايضا لان وجوب النظر غير ضروري اذ هو متوقف على مقدمات مفتقرة الى انظار دقيقة

الكتاب الاول في الممكنات وفيه ثلثة ابواب

الباب الاول في الامور الكلية وفيه فصول

الاول في تقسيم المعلومات المعلوم اما ان يكون متحققا في الخارج وهو الموجود اولا وهو المعدوم ومنا من ثلث القسمة وقال المعلوم ان تحقق باعتبار نفسه فهو الموجود وان تحقق باعتبار غيره فهو الحال كالاجناس والفصول وحد الحال بانه صفة غير موجودة في نفسها قائمة بموجود قال اكثر المعتزلة المعلوم ان تحقق في نفسه فهو الشيء والثابت وان لم يتحقق كالممتنع فهو المنفي والثابت ان كان له كون في الاعيان فهو الموجود والا فهو المعدوم وهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا فالثابت اعم من الموجود والمعدوم اعم من المنفي ومن زاد منهم الحال

منهم

منهم قال الكائن ان استقل بالكائنية فهو الذات الموجود وان لم يستقل فهو الحال وقال الحكماء كل ما يصح ان يعلم ان كان له تحقق ما فهو الموجود وان لم يكن له ذلك فهو المعدوم وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي والخارجي الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب والى ما يقبله وهو الممكن والممكن الى ما يكون في موضوع اي محل يقوم ما حل فيه وهو العرض والى ما لا يكون كذلك وهو الجوهر والمتكلمون قسموه الى ما لا اول لوجوده وهو القديم والى ما له اول وهو المحدث والمحدث الى متحيز وهو الجوهر او حال فيه وهو العرض او الى مقابلهما ثم استحالوه لانه لو كان لشارك الباري تعالى فيه وخالفه في غيره فيلزم التركيب ومنع بان الاشتراك في العوارض لا سيما في السلب لا يستلزم التركيب

الفصل الثاني في الوجود والعدم وفيه مباحث

الاول في تصور الوجود وهو بديهي لوجوه الاول انه جزء وجودي المتصور بديهة الثاني التصديق البديهي بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان يستدعي تصور الوجود والعدم ومغايرتهما التي هي الاشبه المتوقف تصورها على تصور الوحدة والسابق على البديهي اولى ان يكون بديهيا فتصورات هذه الامور بديهية قيل هذا التصديق ان كان بديهيا مطلقا لم يحتج الى دليل والا لم يفد قلت بداهته مطلقا موقوفة على بداهة العلم بالجزء لا على بداهة العلم ببداهته ولقائل ان يقول التصديق موقوف على تصوره باعتبار ما لا على تصور حقيقته فلا يلزم من تقدم بداهته بداهة الجزء مطلقا

الثالث الوجود بسيط لامتناع تركبه عن الموصوف به او بنقيضه فلا يحد ولا يرسم اذ لا شيء اعرف منه وان كان فالرسم لا يعرف كنه الحقيقة

الثاني في كونه مشتركا مفهوم الوجود

وصف مشترك عند الجمهور وخالفهم الشيخ لنا ان نجزم بوجود
الشي ونتردد في كونه واجبا وجوهرا او عرضا وتقسيم
الموجود اليها ومورد التقسيم مشترك واستدل بان مفهوم
السلب واحد فلو لم يتحد مقابله بطل الحصر العقلي
ومنع بان لكل ماهية له سلب يقابله **الثالث**
في كونه زايدا خلافا للشيخ مطلقا وللحكما في الواجب لنا
في الممكنات فلانا نتصورها ونشك في وجودها الخارجي
والذهني حتى نقيم عليها البرهان ولان الحقايق الممكنة
تقبل الوجود والعدم ووجوداتها ليست كذلك
فانها فالماهيات متخالفة والوجود مشترك فلا يكون
نفسها ولا جزءا منها والا لكانت لها فصول تشاركها
في مفهوم الوجود ويكون لها فصول ويتسلسل احتج
الشيخ بانه لو زاد لقام المعدوم قلنا بل بالماهية
من حيث هي واما في الواجب فلوجوه **فالاول**
انه لو تجرد لتجرد لعزه والا لثانت لوازمه ويكون
ممكنا يتبدل تجرده لعدم الموجب لعروضه قلنا
محتاج الى عدمه قيل الوجود مشكك قلنا
ان سلم فلا يمنع المساواة في تمام الحقيقة والا لزم
تركب الوجود او المباينة الكلية بين الوجودين وقد
بان فسادهما وايضا فلو اتفق على اشيا بالتشكيك
لابد وان يكون من عوارضها فالمعروضات ان تماثلت
او تجانست باعتبار آخر لزم المحال المذكور وان
وان تباينت كان كل واحد منها مخالفا للآخر بالذات
ومشاركا له في مفهوم هذا العارض وهو عين المدعى
الثاني مبداء الممكنات لو كان الوجود وحده
لشاركه كل موجود والا كان السلب جزءا منه قيل
التجرد شرط تاثيره قلنا فيكون كل موجود سببا
الا ان لا اثر تخلف عنه لفقد شرطه الممكن حصوله
الثالث ان وجوده معلوم وذاته غير معلوم

وجوده

وجوده غير ذاته لصح الحكم بان وجوده لو زاد
لاحتاج الى معروضه فاحتاج الى سبب مقارن يستلزم
ذاته بالوجود على وجوده ويلزم التسلسل او بان
يكون ممكنا واجيب بان العلة المقارنة لا يجب
تقدمها بالوجود فان ماهية الممكنات علة قابلة
لوجوداتها واجزاء الماهية علة لقوامها مع ان
تقدمها ليس بالوجود **فرع** اتصاف الشي بالوجود
ليس لاجل صفة قايمة فان قيام الصفة به فرع
على كونه موجودا فلو تعلل كونه موجودا به
لزم الدور **الرابع** في ان المعدوم ليس
ثابتا المعدوم ان كان مساويا للمنفي واخص منه
وكل منفي ليس ثابت فالمعدوم ليس ثابت وان كان
اعم منه لم يكن نقيضا له والاتفاق فرق بين العام
والخاص فكان ثابتا وهو مقول على المنفي فالمنفي
ثابت هذا خلف احتجت المعتزلة بان المعدوم متميز
لكونه معلوما ومقدورا مرادا لبعضه دون بعض
وكل متميز ثابت فالمعدوم ثابت وبان الامتناع
نفي لا صفة الممتنع المنفي فالامكان ثابت فالمعدوم
الموصوف به ثابت واجيب بان الاول منقوض
بالممتنعات والخياليات والمركبات ونفس الوجود
وعن الثاني بان الامكان والامتناع من الامور
العقلية على ما سنبينه **الخامس** في الحال
اتفق الجمهور على نفيه وقال القاضي ابو بكر منا وابو
هاشم من المعتزلة وامام الحرمين اولا واحتجوا
على ذلك بان الوجود وصف مشترك ليس بموجود
والا لساوى غيره في الوجود فيزيد وجوده ويلزم
التسلسل ولا معدوم لانه لا يتصف بنقيضه وبان
السواد يشارك البياض في اللونية ويخالفه في
السوادية فان وجدا كان احدهما قايما بالآخر

ولا لا يستغني كل منها عن الآخر فلا يلتئم منها حقيقة
واحدة واذا كان كذلك لزم تمام العرض بالعرض وهو
محال لما سنذكره وان عدما او احدهما لزم تركب
الموجود عن المعدوم وهو ظاهر الامتناع والجواب
عن الاول ان الوجود موجود وذاته بعينه عين ما به
الموجودات نفسه سلبي فلا تسلسل وعن الثاني
بان اللونية والسوادية موجودتان قائمتان بالجسم الا
ان تمام احدهما موقوف على تمام الاخرى او احدهما
قائمة بالجسم والاخرى بها ولا امتناع ممنوع او التركيب
في العقل لا في الخارج وفيه نظر الفصل الثالث
في الماهية وفيه مباحث الاول ان لكل شيء حقيقة هو
بها هو مغايرة لما عداه ولا انسانية من حيث هي لا واحدة
ولا كثيرة وان اخذ مع احدهما وتسمى المطلق والماهية
بلا شرط وان اخذت مع المشخصات واللواحق تسمى
مخلوطا والماهية بشرط شيء وهو موجود في الخارج
وكذا الاول لكونه جزءا منه وان اخذت بشرط العراء
عنها تسمى مجردا والماهية بشرط لا وذلك انما يكون في
العقل وان كان كونه في العقل من اللواحق لا ان المراد تجريده عن
اللواحق الخارجية فالمجرد والمخلوط متباينان مايخص
تحت اعم وهو المطلق وبه ظهر ضعف ما ذكر اهل النظر
من ان الكلي الطبيعي شيئا مجردا خارجيا لانه الجزء
المشترك بين المخلوطات الخارجية الثاني في
اقسامها الماهية اما ان تكون بسيطة او مركبة خارجية
اي ملتئمة عن اجزاء متميزة في الخارج كالانسان المركب
عن البدن والروح والبيت المركب عن الخشب او
عقلية لا تتميز اجزاؤها في الخارج كالمفارقات ان جعل
الكم جنسا والسواد المركب من اللونية والسوادية
فالاجزاء اما ان تكون متداخلة كالاجناس والفصول
او متباينة متشابهة كوحدات العشرة او متخالفة عقلية
كالهيولى

كالهيولى والصورة وخارجية كاعضاء البدن
وايضا فاما ان يكون وجوديا باسرها حقيقية
كما مر او اضافية كاجزاء الاقرب او ممتزجة منهما
كسرير الملك واما ان يكون بعضها وجوديا وبعضها
عدميا كاجزاء الاول فروع الاول
قيل البسائط غير مجعولة اذ المحوج الى السبب هو
الامكان وهو اضافة فلا يعرض لها قلنا
لعلنا نعقل نعرضها بالنسبة الى وجودها الثاني
المركب تام بنفسه ان استقل بجميع اجزائه وتام الباقي به
وان قام بغيره ان كان جميع اجزائه او بعضه به وبالآخر
بالقائم به الثالث قيل يجب ان يكون الفصل علة
لوجود الجنس والا فاما ان يكون الجنس علة له فيلزم
او لا يكون فيستغني كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب
منهما قلنا ان اردتم بالعلة ما يتوقف الشيء عليه
في الجملة فالمنع من عدم ~~علية احدهما~~ لا استغنائهما
مطلقا لجواز ان يكون الفصل شرطا لا في الجنس
الثالث في البحث الماهية من حيث هي لا
تأبى الشركة والتشخص يأباها فالتشخص زائد
وهو التشخص ويدل على وجوده امران الاول
انه جزء المشخص الموجود فيكون موجودا الثاني
لو كان التعين عدميا لكان عدما للتعين آخر فيكون
احدهما ثبوتيا وهو مماثل للآخر فيكونان ثبوتيين
ولقائل ان يمنع المماثلة اذ لو تماثلا لم يتحصل
التشخص من انضمامه الى الماهية لان ضم الكلي الى
الكلي لا يفيد الجزئية وانكره المتكلمون لوجوه
الاول انه لو وجد لتشارك افراده فيه وتمايزت
بتعين آخر ولزم التسلسل واجيب بانه مقول
على افراده من الاعراض كالماهية وانما يمتاز بالذات
فلا حاجة لها الى تعينات اخر الثاني لحصص

هذا التعيين بهذه الحصة يستدعي غيرها فيلزم الدور
ونوقض باختصاص الفصول بحصص الاجناس
واجيب بانه يقتضي غيرها معه لا قبله الثالث
اتصاف الشخص الى الماهية يستدعي وجودها لامتناع
انضمام الموجود الى المعدوم فوجودها اما ان يقتضي
تعينا آخر ويلزم التسلسل او لا وهو المطلوب
واجيب بان الوجود معه فرع قال الحكماء الماهية
ان اقتضت التشخص لذاتها انحصر نوعها في شخصها لامتناع
التخلف عن لوازم الطبيعة الواحدة والا فعلل
تشخصها بتشخص موادها وعوارضها ان تعللت
بحقائقها لم يتعدد والا لتسلسل الافراد والحق
احالة ذلك الى ارادة الفاعل المختار الفصل
الرابع في الوجوب والامكان والقدم والحدوث
وفيه مباحث الاول في انها امور عقلية لا وجود
لها في الخارج اما الوجوب والامكان فلانهما لو وجدا لكان
نسبة الوجود بالوجوب والامكان لا محالة والا
لامكن الواجب ووجب الممكن وهو محال ويلزم التسلسل
ولان انتفا الوجود لاتصافه المحوج الى الايجاد
[illegible] لتوقف على وجود الممكن متقدما على الذات على
وجود الواجب في الممكن فلو وجد لزم تقدم الصفة على
الموصوف تشبثا بان امتناع العدمي
يكون ان يوجد من [illegible] ما يكون عدما
لموجود خارجي يكون موجودا الا نقيض الاعتبارات
العقلية واما القدم والحدوث فلانهما
لو وجدا لعدم القدم وحدث الحدوث ولزم التسلسل
الثاني في احكام الوجوب لذاته الاول انه
ينافي الوجوب لغيره والا ارتفع بارتفاعه فلا
يكون واجبا لذاته الثاني انه ينافي التركيب
لاحتياجه الى [illegible] المغاير للمركب الثالث
انه

[illegible]

اي الوجوب

انه لو قدر كونه ثبوتيا لما زاد على الذات لان
لا احتياج اليه والا ممكن ويمكن ان يقال انه نسبة بينه
وبين الوجود فتتاخر عنهما فينافي الغرض
المذكور الرابع انه لا يكون مشتركا بين اثنين
وسنذكره فالواجب اذا اتصف بصفات
فالوجوب بالذات للذات وحده والصفات
واجبة به الثالث في احكام الامكان
الاول انه محوج الى السبب لان الممكن لما استوى
اليه طرفاه امتنع وجوده الا لمرجح والعلم
به بديهي والفرق بينه وبين قولنا الواحد
نصف الاثنين يكون للالف بسبب الحاجة
ليست ثبوتية والا لكانت ممكنة لانها صفة
الممكن فيكون لها احتياج اخرى ويتسلسل ولكانت
متقدمة على موصوفها والمنسوب اليه
لتقدمها على الاثر المتقدم على وجود
المؤثر وهو محال ولا المؤثرية لانها لو
وجدت لامكنت لانها صفة المؤثر ونسبة
بينه وبين الاثر فتستدعي مؤثرا له مؤثرية
اخرى ويتسلسل وايضا فالاثر حال
الوجود يحصل الحاصل وحال العدم
جمع بين النقيضين وايضا لو احتاج الوجود
لامكانه الى مرجح لاحتاج العدم ايضا لكنه
نفي محض فلا يكون اثرا والجواب
عن الثلث الاول بانه لا يلزم من عدمية الحاجة
والمؤثرية ان لا يكون الذات محتاجا
ومؤثرا اذ القول بان العدم ليس امرا
ثبوتيا لا يستلزم ان لا يكون معدوما
والمراد من الاثر انه وجود المؤثر يستتبع
وجود الاثر وايضا العلم بان شيئا ما مؤثر.

في شي او محتاج الى شي امر بدهي لا يقبل
التشكيك وعن السر الربع بان العدم
ان لم يوصف بالقابلية اشكال وان
وصف به جاز كونه اثرا وتكون المؤثرية
على ما سبق من التعيين علة الوجود
ولصعوبة هذا الاشكال قيل علة الحاجة
هو الحدوث او الامكان معه وليس كذلك
لانه صفة الوجود المتاخر عن التأثير
المتاخر عن الحاجة فلا يكون علة لها ولا
جزءا منها ولا شرطا لها عن علتها الثاني
لا يكون احد طرفيه اولى به لذاته لانه حينئذ
ان امكن طريان الطرف الاخر فاما ان يطرأ
لسبب فيتحقق الاولوية الى عدمه او لا لسبب
فيلزم الترجيح لمرجح بلا مرجح وهو محال
وان لم يمكن كان واجبا لا اولى وهذا الثالث
الممكن ما لم يتعين صدوره عن مؤثره لم يوجد
وذلك التعيين يسمى الوجوب السابق واذا
وجد فحال وجوده لا يقبل العدم وهو الوجوب
اللاحق فالوجوبان عرضا الممكن لا ذاته
الرابع الممكن يستحيل احتياجه حالة البقاء
لبقاء الامكان المرجح له فان الامكان للممكن ضروري
والا جاز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا ولا حاجة
في ايجاده الى تحصيل الاثر الموجود ان الحاصل وهو
محال او متجدد فالحاجة له دون الباقي بل نقول
المعنى الباقي مرددا وهو لا وهم وهذا الرابع
في القدم وهو سابق الامر المحض لانه مسبوق بالقصد
القاصد لعدم الامكان القصد الى ايجاد الموجود
محال والحكماء انهم اسندوا العالم مع اعتقاد قدمه
الى الصانع لاعتقادهم انه موجب ثم المتكلمون اتفقوا

عالم

على الصفة عما سوى ذات الله وصفاته والمعتزلة وان
انكروا قدم الصفات فالواقفة في المعنى انهم اثبتوا احوالا
خمسة هي الموجودية والحيية والعالمية والقادرية
والالوهية وهي حالة اثبتها ابو هاشم علة للاربع مميزة
للذات الخامس في الحدوث هو كون الوجود مسبوقا
بالعدم ويقابله القدم وسمي حدوثا ذاتيا
قال الحكماء الحدوث بالمعنى الاول يستدعي تقدم
مادة ومدة اما الاول فلان امكان المحدث موجود
قبل فيكون له محل غير المحدث وهو المادة واما الثاني
فلان عدمه قبل وجوده وهذه القبلية ليست بالعلية
والذات والشرف والمكان فهي بالزمان والجواب عن
الاول بان الامكان عدمي وعن الثاني ان القبلية قد تكون بغير
ذلك كقبلية اليوم على الغد الفصل الخامس
في الوحدة والكثرة وفيه مباحث الاول في حقيقتها
الوحدة كون الشي بحيث لا ينقسم الى امور مشاركة في الماهية
والكثرة ما يقابلها والوحدة مغايرة للوجود والماهية
فان الكثير من حيث هو كثير موجود وامثاله وليس بواحد
وكذا الكثرة وتنافيهما في الخارج لانه ان كان الواحد الموجود
والا لو كانت عدمية لكانت عدم الكثرة والكثرة مجموع الآحاد
العدمية فيكون عدم المجموع عدميا ايضا وعورض بان الوحدة
لو وجدت لكانت مشاركة في كونها وحدة ومميزة بخصوصيات
فيكون لها وحدة اخرى ويلزم التسلسل والحق ان الوحدة
والكثرة من الاعتبارات العقلية فرع الوحدة
لا تعاند الكثرة لذاتها اذ ليس احدهما عدم الاخرى ولا ضدا
لها ولا متضايفا لتحقق الكثرة بها بل لكونها عارضا للكثرة
وهو امتناع عرضي لها الثاني في اقسام الواحد
الواحد ان منع نفس مفهومه عن الحمل على كثيرين فهو
الواحد بالشخص وان لم يمنع فهو واحد من وجه كثير من اخر
فجهة الوحدة ان كان نفس الماهية فهو الواحد بالنوع
وان كان جزءا منه فهو الواحد بالجنس او بالفصل وان كان

للنميم

عدس الصحاح ... فالوحدة وهو كذلك ... والتبع مجموع الوحدات ... فيكون هو

حدات

الفطر
خارجا عنها فهو الواحد بالعرض اما بالمحمول كما يقال
والثلج بالابيض او بالموضوع كما يقال الكاتب الضاحك
والواحد بالشخص ان لم يقبل القسمة اصلا فان لم يكن له
مفهوم سواه فهو الوحدة وان كان فاما ان يكون ذات
وضع وهو النقطة او لا يكون وهو المفارق وان قبلها
وبالذات فان كانت اجزاؤه فهو الواحد بالاتصال والا فبالاجتماع
وقد يقال الواحد بالاتصال للمقدارين اللذان
عند حد مشترك كضلعي الزاوية او متلازم طرفاهما بحيث
يلزم حركة احدهما حركة الاخر وايضا فالواحد ان
حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد التام وان لم يحصل
فهو الواحد الغير التام والتام اما طبيعي او وضعي او
صناعي كما ... ثم الكائن في النوع يسمى
مماثلة وبالجنس مجانسة وبالعرض ان كان في الكم يسمى
مساواة وان كان في الكيف سمي مشابهة وان كان في المضاف
سمي مناسبة وان كان في الشكل سمي مشاكلة وان كان
في الوضع سمي موازاة وان كان في الاطراف سمي مطابقة
... ... كل شيئين متغايرين
وقد يقال متغايرين ان استقل كل واحد منهما بالذات
والحقيقة بحيث لا يمكن احدهما عن الاخر فهما غيران
... ... وهذا قالوا الصفة
مع الذات لا هو ولا غيره وعلى الاصطلاح الاول
فالغيران ان اشتركا في تمام الماهية فمثلان والا
فمختلفان متخالفان ان اشتركا في موضوع فمتساويان
ان صدق كل واحد على ما يصدق عليه الاخر ومتداخلان
ان صدق احدهما على بعض ما صدق عليه الاخر فان صدق
الاخر على جميع افراده فهو الاعم مطلقا والا فكل منهما
اعم من الاخر من وجه واخص من وجه ومتباينان ان لم
يشتركا ... ان امتنع اجتماعهما في موضوع
واحد من جهة واحدة في زمان واحد فان كانا وجوديين
ولا يعقل احدهما الا بالقياس الى الاخر فضدان كالسواد
والبياض وان لم يكن فمتضايفان كالابوة والبنوة وان
كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فان اعتبر كون

الموضوع

الموضوع مستعدا للاتصاف بالوجودي ... ... او نوعه
او جنسه كالعمى ... ... الا ان الفرق
وعدم الموضوع في ذلك ... ... وعدم
مشهوران وان لم يعتبر فسلب وايجاب ... السواد
... ... الابيض ... المضاف
حيثية السواد لا هو ... المقابل بحيث المضاف
فكيف يكون المضاف تحته ... المضاف
تحت ما صدق عليه المقابل وهو ... لصدقه
على الصفوف الايجاب والسلب وتحت المقابل
او كلاهما لا الذات وحده فروع الاول
المثلان لا يجتمعان في ... العوارض ايضا
فيكونان هو ... ... المقابل بالذات بين
السلب والايجاب لان كل واحد من المتناقضين
والصدق ... ... عدمه
والاخر ... والمتنافيات الثالث السلب
والايجاب لا يصدقان ولا يكذبان واما المتضايفان
فيكذبان بخلو المحل عنهما والضدان لعدم المحل
واتصافه بالوسط كالفاتر واللاحار ولا بارد
وخلوه عن الجميع كالشفاف في العدم والملكة
لعدم الموضوع وعدم استعداده لها الرابع
المتضايفان متلازمان طردا وعكسا والضدان
... المحل على البدل ... كالصحة
والمرض او لا ... كالحركة من الوسط واليه
... وان توسطهما ... المشهور
... احدهما ... الخامس
الاستقراء دل على ان التضاد لا يكون الا بين
نوعين اخيرين داخلين تحت جنس واحد
وان المتنافي لا يضاد هما شيء واحد

الفصل السادس في العلة والمعلول

وفيه مباحث الاول في اقسام العلة وهي اربعة
لان ما يحتاج اليه الشيء اما ان يكون جزءا منه او لا يكون
والاول اما ان يكون الشيء به بالفعل وهو الصورة او
بالقوة وهو المادة وتسمى العنصر والقابل ايضا والثاني
اما ان يكون مؤثرا في وجوده وهو الفاعل او في مؤثريته
وهو الداعي والغاية الثاني في تعدد
العلل والمعلولات المعلول الواحد بالشخص لا يجتمع
عليه علل مستقلة والا لاستغنى بكل واحدة
عن كل واحدة فيكون مستغنيا ومحتاجا عنها واليها
معا وهو محال والمبدأ يجوز ان يكون تعليلها (المعلولان) بمختلفين
كالنار والحركة فيختلف اثره وكذا البسيط
ان تعددت الالات والمواد وان لم يتعدد
منعه جمهور الحكماء وتمسكوا بان مصدرية
هذا غير مصدرية ذاك فان دخلا او احدهما في ذاته
لزم التركيب وان خرجا كانا معلولين فيعود
الكلام ويلزم التسلسل واجيب بان المصدرية
من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج
وعورض بان الحكمة تقتضي الحصر وتقول الواجب
الوجودي عندكم مع بساطته الثالث
في الفرق بين جزء المؤثر وشرطه الجزء ما يتوقف عليه
ذات المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تأثيره لا
حقيقة ذاته كاليبوسة للنار الرابع
هل الشيء الواحد يكون قابلا وفاعلا معا لا لان
القابل من حيث هو قابل لا يستلزم المقبول والفاعل
من حيث هو فاعل يستلزمه ولان القبول غير
الفعل فلا يكون مصدر احدهما مصدرا للاخر
قلنا عدم استلزام الشيء باعتبار لا ينافي استلزامه
باعتبار اخر ولهذا قيل نسبة القابل الى المقبول
بالامكان

بالامكان العام والقول في ان البسيط لا يتعدد
اثره قد سبق

الباب الثاني

في الاعراض وفيه فصول الفصل
الاول في مباحث الكلية الاول في تعدد اجناسها
المشهور انحصار الاعراض في المقولات التسع وهي
الكم وهو ما يقبل القسمة لذاته كالاعداد والمقادير
والكيف وهو ما لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تصوره
على تصور غيره كالالوان والاين وهو حصول
الشيء في مكانه والمتى وهو حصول الشيء في الزمان
ككون الكسوف في وقت كذا والوضع وهو
الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه الى
بعض والى الامور الخارجة عنه كالقيام
والاستلقاء والاضافة وهي النسبة العارضة
للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة
والبنوة والملك وهو هيئة الشيء الحاصل
بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص
والتعمم وان يفعل وهو كون الشيء مؤثرا
كالقاطع ما دام قاطعا وان ينفعل وهو كون
الشيء متأثرا عن غيره كالمنقطع واعلم ان الوحدة
والنقطة خارجتان عنها وان حصرها غير معلومة
لاحتمال ان يكون كل واحد منها او بعضها مقولا
على ما تحتها قولا عرضيا وان العرض ليس جنسا
لها لان عرضيتها غير مفتقرة الى البيان الثاني
في امتناع الانتقال عليها اجمع عليه جمهور العقلاء
واحتجوا بان تشخص افرادها ليس لنفسها
ولا للوازمها والا انحصرت انواعها في اشخاصها
ولا لعوارضها الحالة فيها لتوقف حلولها
على تعينها فهو لمحالها فلا ينتقل عنها خلافا

الجسم فانه غير محتاج فى تحيزه الى الجسم الذى
حيزه وهو حاصل باعتبار الحيزين الثالث قيام
العرض بالعرض منعه المتكلمون متمسكين بان المعنى
بالقيام حصوله فى الحيز تبعا لحصول محله وذلك
المسوغ الا لكون الجوهر وهو ضعيف اذ القيام
هو الاختصاص الناعت فان صفات الله تعالى
قائمة بذاته مع امتناع حيزه وان سلم فلم لا يجوز
ان يكون حيز محله تبعا لحيز محل اخر وهو الجوهر
والصحيح للحكماء بان السرعة والبطوء عرضان قائما
بالحركة فانها المتصفة بها دون الجسم السابع
فى بقاء الاعراض منعه الشيخ وتمسك بان البقاء
عرض فلا يقوم بالعرض ولانه لو بقى لامتنع زواله
لانه لا يزول لنفسه لاستحالة ان ينقلب الممكن
ممتنعا ولا المؤثر وجودى كطريان ضد فان
وجوده مشروط بعدم الضد الاخر والعدمى
كزوال شرط فانه الجوهر يعود الكلام فيه
ويلزم الدور ولا فاعل اذ لا بد له من اثر فيكون
موجدا لا معدما واجيب عن الاول بمنع المقدمتين
وعن الثانى بان عدمه مقتضى ذاته بشرط منه
والالزام مشترك او المؤثر فيها بين عن محله او
انتفاء شرط وهو عرض لا يستقر او فاعل ولا
نسلم ان اثره لا يكون عدما متجددا وقد تمسك
به النظام فى امتناع بقاء الاجسام الخامس
فى امتناع قيام العرض الواحد بمحلين اذ لو جاز لجاز
حصول الجسم الواحد فى مكانين ولامتنع الجزم
بان السواد المحسوس فى هذا المحل غير المحسوس
فى ذاك وللزم اجتماع علتين مستقلتين على شخص
واحد وزعم جمع من الاوايل ان الاضافات
كالجوار والقرب لعرض بامرين وقال ابو هاشم

و يحصل بان اما الاول
الانفصال الى الخارج
السابقة الاتصال اسمى
من اجزاء الى اصلح
اصبحوا لى بحر فى
العمال الاعمال

التاليف يقوم بجوهرين والاملا امتناع الانفكاك
كالمتى والاين والتقدم بالسبق والتاخر بالعدم الثالث
فلا يبقى الا الكمان وكيفن الفصل ٦
الثالث فى مباحث الكم الاول فى اقسامه الكم اما
ان ينقسم الى اجزاء لا تشترك فى حد واحد وهو
المنفصل ويسمى العدد او الى اجزاء تشترك وهو
المتصل فان لم يكن قار الذات فهو الزمان وان كان
فهو المقدار فان انقسم فى جهة واحدة فهو الخط وبه
ينتهى السطح كما هو ينتهى بالنقطة وان انقسم فى جهتين
فهو السطح والسطح وبه ينتهى الجسم وان انقسم فى الجهات
الثلث فهو الجسم التعليمى والثخن والثخن ما بين السطوح
وان اعتبر نزولا فعمق وان اعتبر صعودا فسمك
وقد يطلق العمق على البعد المقاطع للطول وهو البعد
المفروض اولا وقيل اطول الامتدادين المتقاطعين
فى السطح والاخذ من راس الانسان الى قدمه ومن
ظهر ذوات الاربع الى اسفلها والعرض هو المفروض
ثانيا او الامتداد الاقصر والاخذ من يمين الانسان
الى يساره وراس الحيوان الى ذنبه والطول والعرض
والعمق يكون باعتباره مع اضافات الثانى
فى الكم بالذات وبالعرض الكم بالذات ما يكون كما فى نفسه والكم بالعرض
ما يكون حالا فى كم كالزمان فانه وان كان متصلا بالذات فانه متصل
بالعرض لعامه بالحركة المنطبقة على المسافة ومنفصل اذا قسم
بالساعات او محلا له كالجسم والمعدود او حالا فى محله كما يقال
هذا اللون بياضه اكثر او متعلقا به كالقوة المتناهية وغير
المتناهية بحسب ما هى اثارها وانا هيها عددا او زمانا

الثالث في عرضية هذه الكميات فان المتكلمين

العدد مركب من الوحدات التي هي اعتبارات عقليه

ولا وجود لها في الخارج كما سبق واما المقادير فهي

الجسمية اوجدها بناء على الاجسام مركبة من اجزاء لا تتجزى

ولست هي امرا زائدا عليها والا لانقسم بانقسام الجسم

الذي هو محلها فينقسم الجزء عرضا او السطح عمقا هذا

خلف فبقي الست من الاعراض المادية فلا تلزم انقسامها

واجيب بان السطح مثلا ان لم يكن شي من الاجزاء المفروضة

للجسم فلا يكون حالا فيه وان كان فاما ان يوجد بتمامه في

كل واحد فيقع الواحد بالكثير او لا فتلزم القسمة

احتج الحكماء بان الجسم الواحد قد يتوارد عليه المقادير

المختلفة مع بقاء الجسمية بحالها وبان الخطوط

والسطوح صفات الجسم التعليمي المتخلخل بايه والمكاثف

اغاني فلا يكون جوهرا واجيب عن الاول بان المتغير هو

الشكل او وضع اجزاء الجسم وعن الثاني بمنع المقدمات

الرابع في الزمان ومن الناس من انكر وجوده

لانه لو كان موجود الذات لاجتمع الحاضر والماضي فيكون

الحادث اليوم حادثا يوم الطوفان ولو لم يكن لزم تقدم

بعض اجزائه على بعض تقدما لا يكون الا مع الزمان

وتسلسل واجيب بان تقدم الماضي بذاته لا بزمان

اخر والمثبتون تمسكوا بوجهين الاول انا اذا فرضنا

حركة في مسافة معينة بقدر من السرعة واخرى مثلها

ابتدا معا وقطعنا معا وان بطيئة اخرى بائنة في الابتدا

ووافقت في الوقوف قطعت اقل والثالث وافقت

اخذا وتركا وكانت ابطا من اخذ الاولى وتركها

امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها

ببطوء معين من اخذ الثانية وتركها امكان اقل من ذلك

تلك

تلك السرعة المعينة وهو جزء من الامكان الاول

فيكون قابلا للزيادة والنقصان وليس من العدم

كذلك الثاني كون الاب قبل الابن ضروري

تلك القبلية ليست وجود الاب ولا عدم الابن لشغلها

مع الغفلة عنها ولا امرا عدميا لانها نقيض اللاقبليه

فهي اذن زائدة ثبوتية واجيب بان هذه

الامكانات امور اعتبارية عقلية لا وجود لها في الخارج

وكذا القبلية ثم اختلفوا فقيل انه جوهر مجرد لا

يقبل العدم والا كان عدمه بعد وجوده بعدية

لا يتحقق الا مع الزمان فيلزم وجوده حال عدمه وهو

محال ورد بان المحال اللازم من فرض عدمه بعد وجوده

لا من فرض عدمه مطلقا وقيل هو الفلك الاعظم لانه

محيط بجميع الاجسام وضلاله ظاهر وقيل حركته لانه

غير قار الذات ومنع بان الحركة اما سريعة او بطيئة

والزمان ليس كذلك وقيل مقدارها وهو قول

ارسطو ومن تبعه واحتجوا بان الدليل دل على انه

يقبل المساواة والمفاوتة وما كان كذلك فهو كم

فالزمان كم ولا يكون ولا يكون منفصلا والا انقسمت

الى ما لا ينقسم فهو متصل غير قار لان اجزاءه لا تجتمع

وله مادة لا يكون المسافة ولا المتحرك واشار من

هيئة القارة فيكون هيئة غير قارة وهي الحركة

وتلك الحركة لا يكون مستقيمة لان المستقيم ينقطع والزمان

لا ينقطع ويكون اسرع الحركات لان الزمان مقدر به

سائر الحركات وهو الحركة اليومية واعلم ان مدار

هذه الحجة على ان قبول المساواة يقتضي الكمية وذلك

ان ثبت لو ثبت قبولها لذاته وان الجوهر ممتنع

الوجود وان كونه كما متصلا غير قار يستلزم ان

يكون له محل اما لعرضيته او لحدوثه المحوج الى المادة
الخامس في المكان المكان امر موجود لان بديهة
العقل يشهد بان المتحرك ينتقل من مكان الى اخر
والاسفال من العدم الى العدم محال خارج عن المبحث
لان الجوهر ينتقل بانتقاله بخلاف المكان وهو السطح
الباطن الحاوي المماس للظاهر المحوي عند ارسطو
الموجود الذي م والبعد المجرد الذي ينفذ فيه الجسم عند شيخه افلاطون
والمفروض عند المتكلمين والدليل على ان
المكان هو السطح والخلاء والثاني باطل لوجوه
الاول انه لا يكون عدميا لانه يقبل الزيادة والنقصان
ولا وجوديا لوجوه الاول انه لو حصل جسم في بعد
مجرد لزم تداخل البعدين واتحادهما ونحو ذلك
يفضي الى تجويز تداخل العالم في خردلة وهو
محال الثاني ان تجرده لا يكون لنفسه ولا للوازمه
والا لكان كل بعد كذلك ولا لعوارضه والا لكان
المفتقر الى المحل مستغنيا عنه لعارض وهو محال
كان م الثالث البعد ان كان متحيزا لحيز وكان
هناك ابعاد متداخلة الى غير نهاية وان لم يكن
لها من حيث انها بانسرها قابلة للحركة مكان وذلك لا
يكون بعدا وان لم يكن فالمانع عنها ان كان هو
الذات او ما يلازمها لم يتحرك الاجسام لما فيها
من الابعاد وان كان عارضا لها فقطعها في
بحركة م حيث هي فيه ولعود الالزام الثاني انه لو
كان خلا لزمان وقع الحركة في فرسخ خلا مثلا
ملا و لو كان في ساعة وفي فرسخ عشر ساعات وفي ملاء
قوامه م اخر هو اخذ عشر الاول ساعة لزم تساوي
المعاوق لزمان عدم المعاوق وهذا خلف الثالث

لو

١٥

لو كان خلا سواء كان عدميا او بعدا مشابها لم يكن حصول
الجسم في بعض جوانبه اولى فلا يسكن فيه ولا يميل اليه
واجيب عن الاول بان الزيادة والنقصان لفساد الفرض
ولا م وعدم الاحساس لا يمنع التسليم التداخل والاتحاد
وان ذاتي البعد من حيث هي لا تقتضي الغنا ولا الحاجة
ولا تقبل الحركة مجردا او ذلك لا يوجب امتناع حركتها
مادية وعن الثاني ان الحركة لذاتها تقتضي زمانا
والا لكانت الحركة في الخلاء لا في زمان وكيف وكل
نقلة فانها على مسافة منقسمة ومتجزية بانقسامها
الى اجزاء بعضها قبل وبعضها بعد وهو ساعة بحسب
ساعة م هذا الفرض فيكون زمان الخلاء ازيد من عشر تسع
ساعات وعن الثالث ان الخلا بعد مشابه مساو
بعض لمقدار العالم وحصول بعض الاجسام في الجوانب
لما فيها من الملاءمة والمنافرة وايضا القرب والبعد
وعورض بان القول بالسطح باطل والا لتسلسلت
الاجسام الى غير نهاية لان كل جسم فله حيز لا محالة
ولما كان الحجر عند جريان الماء عليه ساكنا لانتقال
سكونه بقاء نسبته مع الساكنات لان بقاء النسبة
معلول لسكونه ولزم ازدياد المكان ونقصه
والتمكن بحاله كما اذا انكمشت شمعة مدورة وبالعكس
والدليل على امكان الخلا انه لو رفع صفحة
ملساء عن مثلها دفعة لخلا الوسط اول زمان
الارتفاع ولو لم يمكن خلا للزم من حركة بقة دافع
حمله انواع الاثقال يتخلخل ما وراءه ويتكاثف
قدامه لزوال المقدار وحصول اخر فرعي على وجود
الهيولى وعرضية المقدار وكلاهما ممنوع ع

الفصل الثالث في الكيف الاستقراء دل على انحصار هذه المقولة في اقسام اربعة الكيفيات المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات والاستعدادات اما الاولى فيه مباحث الاول في اقسامها الكيفيات المحسوسة ان كانت راسخة سميت انفعاليات والا فانفعالات لانفعال الحس عنها او لانها تابعة المزاج اما مطلقا كحلاوة العسل وحمرة الدم او بالنوع كحرارة النار وبرودة الماء وهي تنقسم باقسام الحواس الظاهرة الى الملموسات وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ويسمى كيفيات اول لكونها اوائل بسائطها اولا والخفة والثقل والصلابة واللين والملاسة والخشونة والى المبصرات وهي الالوان والاضواء والى المشمومات وهي الروائح والى المسموعات وهي الاصوات والحروف والى المذوقات وهي الطعوم الثاني في تحقيق الملموسات الحرارة والبرودة من اظهر المحسوسات واشهرها فالحرارة تحصل بتفريق المختلفات وجمع المتماثلات من حيث انها تصعد الالطف فيجتمع كل جزء الى ما يشاكله بمقتضى طبعه الا اذا كان الالتحام شديدا فيفيد سيلانا ودورانا ان كان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال كما في الذهب وقد يمنعها ان كان الكثيف غالبا في الغاية كالحديد وقد يصعدها بالكلية ان قوي اللطيف او الاشبه ان الحرارة الغريزية مخالفة للحرارة النارية وكذا الحرارة الفائضة عن الكواكب وقيل هي حرارة الجرم السماوي المتكرر وقد تحدث الحرارة بالحركة ولذلك التجربة لا يقال لو كانت الحركة مسخنة لسخنت العناصر

الثلث

الثلث وصارت مرارا بسبب حركات الافلاك لان الافلاك لا تقبل السخونة فلا تسخن ولا تسخن ما جاورها واما البرودة فقيل عدم الحرارة ومنع بان المحسوس ليس عدم الحرارة ولا الجسم والا لكان الحساس بالجسم احساسا بالبرودة واما الرطوبة فقال الامام هي البلة المقتضية لسهولة الالتصاق لا كما قال سكون العسل ارطب من الماء اذ هو الصق منه لانه ينفصل بعسر وقال الحكماء هي كيفية توجب سهولة قبول الشكل وتركه وهي غير السيلان فانه عبارة عن حركات توجد في اجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة عند الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد في التراب كان سيلانا واليبوسة مقابلها على الرايين واما الخفة والثقل فهما قوتان يحس بهما بواسطتهما مدافعة صاعدة او هابطة ويسميها المتكلمون اعتمادا والحكماء ميلا طبيعيا وهو لا يوجد في الجسم الذي في حيزه الطبيعي لامتناع المدافعة عنه واما الميل فقد يكون بقسريا كاعتماد الانسان على غيره وقسريا كميل الحجر المرمي الى فوق وقد يجتمع الميلان الى جهة واحدة كما في الحجر المرمي الى اسفل والانسان المنحدر والى جهتين ان فرضناه مما يوجب المدافعة اليهما ولذلك يختلف حال الحجرين المرميين الى فوق بقوة واحدة اذا اختلفا في الصغر والكبر والصلابة ما تقتضي الغامز واللين عدمها وقيل هما كيفيات يقتضيان والملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة ولا استواء فهما من مقولة الوضع الا اذا فسرتا بكيفيتين تقتضيان الوضع الثالث في تحقيق المبصرات اما الالوان فاظهر المحسوسات

الالتصاق صح
ما الالطف صح
والخشونة صح

ماهيه وهليه وقد يستدل الشاهد بتخيل من مخالطة
الهوا للاجسام الشفافة المصغرة كما في الثلج والبلور
المسحوق وموضع شق الزجاج والسواد من كثافة
الجسم وعدم غور الضوء فيه واحتسان ذلك وهو يكون
سبب صدوثها والشاهد يحتسن منا لا ينفعل فيه ذلك
كالبيض المسلوق ولبن العذرا فانه يجف بعد
الابيضاض وهو دليل على بطلان الهوائية والمشهور
ان اصل الالوان هو السواد والبياض والباقي يتركب
منها وقيل والحمرة والخضرة والصفرة وزعم الشيخ
ابو علي ان وجود الالوان مشروطة بالضوء لانا لا
نحس بها في الظلمة وذلك اما لعدمها او لعاوق وهو
الظلمة والثاني باطل لان العدم لا يعوق فتعين الاول
والاعتراض عليه لم لا يجوز ان يكون الضوء شرط
ابصارها فلا يرى عند عدمه فرع
الالوان قد توجد بسيطة اذا كانت صرفة ومركبة
اذا اختلطت اجزا صغار متضادة اختلاطا
لا تتميز معه واما الاضوا فقيل انها اجسام
شفافة تنفصل عن المضي لانها متحركة بدليل
انحدارها عن الكواكب وانعكاسها وكل متحرك جسم
واجيب بمنع الصغرى ودليلها وعورض
بانها لو كانت اجساما وكانت محسوسة سترت ما
تحتها فكان كلما كثر الضوء اكثر سترا والواقع خلافه
وان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا وقيل
هو اللون ومنع بانه قد يحس به دون اللون كالبلور
اذا كان في ظلمة ثم ان منها ما هو اول وهو الحاصل
في مقابلة المضي لذاته ويسمى ضياء ان قوي وشعاعا
ان ضعف وما هو ثان وهو الحاصل من مقابلة
المضي بالغير كالحاصل على وجه الارض وقت الاسفار

وعقيب

وعقيب الغروب ومن مقابلة القمر ويسمى نورا وظلا
ان حصل من مقابلة الهوا المكيف به واعلم انه يحس
به كما يحس بالجدار المضي لضعف لونه والذي
يترقرق على الاجسام يسمى لمعانا وان كان ذاتيا
يسمى شعاعا كما للشمس والا بريقا كما للمرآة و
الظلمة عدم النور عما من شانه وقيل هي كيفية
تمنع الابصار ومنع بانه لو كان كذلك لوجب ان
لا يرى الجالس في ظلمة نارا توقد بقربه وما حولها
ولقائل ان يقول المانع ظلمة تحيط بالمرئي لا
بالرائي السابع في محسوس المسموعات
الحروف كيفيات تعرض للاصوات تتميز بها عن بعض
في الثقل والخفة وهي تنقسم الى مصوتة هي حروف
المد واللين والى صامتة وهي ما عداها والمشهور ان
السبب الاكثري للصوت تموج الهوا الى الصماخ لانه
يميل بهبوب الرياح ويختلف عند ذلك السبب
كما في صوت الطاس ولانه لو وضع طرف انبوبة على
صماخ انسان وتكلم فيه لم يسمع غيره وانه محسوس في
الخارج والا لما علمت جهته من الاطراف سواء متموج
عن جبل او جسم املس الخامس في تحقيق
الطعوم الجسم اما ان يكون لطيفا او كثيفا او معتدلا
والفاعل فيه اما الحرارة او البرودة او المعتدل بينهما
فيفعل الحار في الكثيف مرارة وفي اللطيف حرافة وفي
المعتدل ملوحة والبارد في الكثيف عفوصة وفي
اللطيف حموضة وفي المعتدل قبضا والكيفية المعتدلة له

اما بنوع دليل عطف دال الاصاخة بسمع على صوت الهواء

والصدى صوت يحصل من

في الكثيف حلاوة وفي اللطيف دسومة وفي المعتدل تفاهة
وقد يطلق التفه على ما لا طعم له او لا يحس طعمه كالنحاس
فانه لا يتحلل منه ما يخالط اللسان ليحس به احسا وقد
يجتمع طعمان كالمرارة والقبض في الحضض ويسمى البشاعة
والمرارة والملوحة في السبخة ويسمى الزعوقة السادس
في المشمومات الروائح الموافقة للمزاج تسمى طيبة والمخالفة
له تسمى منتنة وقد يقال رائحة حلوة وحامضة
باعتبار ما يقارنها وليس لانواعها اسماء خاصة وسبب
الاحساس بها وصول الهواء المتكيف الى الخيشوم
وقيل التحلل من لطيف يختلط بذي الرائحة واما
القسم الثاني اعني الكيفيات النفسانية فهي الحيوة
والعقل والمرض والادراك الذي يتوقف عليه كالقدرة
والارادة فما كانت منها راسخة سميت ملكة وما ليس
كذلك سميت حالا وسنذكر في مباحث الاول الحيوة
وهي قوة تتبع الاعتدال النوعي وتفيض عنها سائر
القوى واستدل المتكلم على مغايرتها لقوى الحس
والتغذية بان عضو المفلوج حي وليس بحساس وعضو
الذابل حي وليس بمغتذ والنبات بعكسه ومنع بان عدم
الفعل لا يستلزم عدم القوة لجواز ان يمنعها عائق
لا يقال القوة ما يؤثر بالفعل لانه لو سلم لزم
ان لا يطلق لفظ القوة عليه لا عدمه وبان غاذية النبات
تخالف غاذية الحيوان بالذات وقد شرطها الحكماء
والمعتزلة بالبنية ومنع بانها ان قامت بمجموع الجثث
كان الواحد حالا في محال وان تعددت كان كل واحد
مشروطا بالاخر وفيه نظر والموت عدم الحيوة عما
شانه

شانه وقيل هو كيفية تضاد الحيوة لقوله خلق الموت
والحيوة والعدم لا يخلق ومنع بان المعنى بالخلق هو
التقدير الثاني الادراكات وهي اما ان تكون
ظاهرة كاحساس المشاعر الخمس واما باطنة وهي
تنقسم الى تصورات وتصديقات والتصديق اما
ان يكون جازما اولا والاول اما ان يكون لموجب اولا
الثاني التقليد والاول اما ان يقبل متعلقه النقيض
بوجه وهو الاعتقاد اولا وهو العلم والثاني ان كان
متساوي الطرفين فهو الشك وان لم يكن فالراجح
ظن والمرجوح وهم والتصور هو وجود صورة المعلوم
في العالم والذي يدل على وجود تلك الصورة في العقل
انا نتصور المعدوم ونحكم عليه بحكم ثبوتي ولا تحقق
الا مع الثبوت وليس هو في الخارج فهو في الذهن
واعترض عليه بانه يوجب كون الذهن حارا باردا
مستقيما مستديرا معا عند تصورها والحق انهم ان
قصدوا بالصورة ما يشبه المتخيل في المرآة فمحتمل
وان ارادوا ما يشارك الخارجي في تمام الماهية فهو
باطل لانها عرض والمتصور قد يكون جوهرا والشيء
قد يتصور نفسه فلو حصل فيه مثله لزم اجتماع المثلين
لا يقال العاقل والمعقول والعقل واحد لان
العاقل هو الذي حضر عنده ماهية مجردة وهو اعم
من الذي حضر عنده ما يغايره ولان حصول الشيء
عند نفسه محال وقيل تعلق خاص بين المعلوم
والعالم فيتعدد بتعدد المعلومات ويشكل
بتعقل الشيء نفسه وقيل صفة توجب العالمية
وهي حال لها تعلق بالمعلوم فعلى هذا لا تتعدد
بتعدد المعلومات فرعان على القول

بالصورة الاولى الصور العقلية تفارق
الجسمانية في انها غير مشروطة بالحلول
في مادة هي اصغر منها وبعدمها ويحدث بها اخرى
منها الثاني الصور العقلية كلية لا تقبل معنى
انها كلية في انفسها فانها صور جزئية في نفس جزئية
بل ان العلم بها كلي او ان نسبتها الى كل واحد من
افراد ذلك النوع على سواء والعلم اجمالي يتعلق
بامور متعددة باعتبار شمولها وتفصيلي
يتعلق باعتبار كل واحد منها وفعلي وهو ان يحصل
فعلا بعقلية وانفعالي كما اذا شاهدنا شيئا
فعقلناه مسئلة للنفس اربع مراتب
الاولى استعداد العقل ويسمى العقل الهيولاني
الثانية ان يحصل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات
ويسمى العقل بالملكة التي هي مناط التكليف الثالثة
ان يحصل النظريات بحيث يتمكن من استحضارها ويسمى
العقل بالفعل الرابعة ان يستحضرها ويلتفت اليها
ويسمى العقل المستفاد الثالث في القدرة
والارادة القدرة صفة مؤثرة وفق الارادة وهي ميل
يعقب اعتقاد النفع كما ان الكراهة نفرة تعقب
اعتقاد الضر وقيل القدرة مبدأ الافعال المختلفة
فالقوى الحيوانية قدرة اتفاقا والفلكية عند من
جعلها شاعرة على الاول والنباتية على الثاني
والقوى العنصرية خارجة عنها وهي غير المزاج
لانه من جنس الحرارة والبرودة وما يؤثره من
جنس اثرها والقدرة ليست كذلك والقوة
مبدأ الفعل مطلقا وقد يقال لامكان الشيء مجازا
والخلق ملكة يصدر بها عن النفس افعال بسهولة
من غير سبق روية والفرق بينه وبين القدرة
ان

ان نسبة القدرة الى الضدين على سواء وليس كذلك
ارادتها القوة المستجمعة لشرائط التأثير ولهذا زعم
ان القدرة مع الفعل والمحبة ترادف الارادة فمحبة
الله للعباد ارادة كرامتهم ومحبة العباد له ارادة
طاعته والرضا ترك الاعتراض والعزم جزم الارادة
بعد التردد الرابع في الصحة والمرض الصحة
حال او ملكة بها تصدر الافعال عن موضوعها سليمة
والمرض بخلافه ولا واسطة واللذة والالم بديهيا التصور
وقولهم اللذة ادراك الملائم والالم ادراك المنافي
تنبيه لا تعريف لانا نجد من انفسنا حالة مخصوصة
ونعلم انا ندرك ملائما ولا نعلم ان تلك الحالة هي
نفس الادراك او غيره وسببه او المغايرة فاللذة
كلاهما او احدهما وما قيل من ان اللذة هي دفع
الالم خطا لان الانسان قد يلتذ بالنظر
الى الوجه الحسن والوقوف على مسئلة والعثور
على مال فجاءة بلا خطور سابق والفرح
والحزن والحقد وامثال ذلك تغنيه عن البيان
واما القسم الثالث وهو الكيفيات المختصة بالكميات
وهي اما ان تكون عارضة للكميات وحدها اما المتصلة
كالاستقامة والاستدارة والانحناء والشكل واما
للمنفصلة كالزوجية والفردية والتركيب واما ان
يكون مركبة عنها وعن غيرها كالخلقة المركبة من
الشكل واللون واما القسم الرابع وهي الكيفيات
الاستعدادية فهي ان كان استعدادا نحو اللاانفعال كالصلابة
سمي قوة وان كان استعدادا نحو القبول سمي ضعفا ولا
قوة الفصل الرابع في الاعراض
النسبية وفيه مباحث الاول في ثبوتها انكره جمهور
المتكلمين الا الاين وقالوا الوجود لا يحدث حصولها

في محالها وتسلسل لصح الحكماء بانها تكون مجيئه
ولا في جوهر الاجسام فهي اذن من المحدثات وليست
اعداما لانها تحصل بعد ما لم يكن ولا ذات الجسم لانها لا تبقى
الى الغير وتوقض بالعاء والمعنى السابق في الاين وسماه
المتكلمون كونا وقالوا حصول الجوهر آنين فصاعدا في مكان
واحد سكون وفي مكانين حركة وحصول اول حدوث لا حركة
ولا سكون وقال الحكماء الحركة كمال اول لما هو بالقوة من
حيث هو بالقوة وبيانه ان الحركة امر ممكن الحصول للجسم
فيكون حصولها كمالا ولما وقع عن جسمان حقيقته
ليس الا التادي الى الغير فيكون حصولها كمالا ثانيا وذلك
التوجه ما دام كذلك بقي شيء منه بالقوة والا كان
وصولا لا توجها فيثبت انه كمال اول لما بالقوة من
حيث هو بالقوة وحاصله قريب مما قاله قدماؤهم
وهو انها خروج عن القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وذلك قد يكون في الكم كالتخلخل والتكاثف وهما
ازدياد المقدار وانتقاصه من غير ضم ولا فصل وكالنمو
والذبول وهما ازدياد وانتقاص يكون بهما في الكيف
كاسوداد العنب وتسخن الماء ويسمى استحالة وفي الوضع
كحركة الفلك ويسمى حركة دورية وفي الاين كالحركة من
مكان الى آخر ويسمى نقلة ولا يكون في الجوهر لان حصوله
دفعة ويسمى كونا ولا في سائر المقولات وانها تابعة
لمعروضاتها ولا بد لكل حركة من ستة امور ما منه
الحركة وما اليه وما فيه وما له وما به وزمانها وبعض
الحركة انما هو بتشخص موضوعها وزمانها وما هي فيه
اذ الواحد قد يتحرك الى جهتين في زمانين وقد يتحرك
شخصان في آن واحد ومتى اخذ ذلك احد المبدأ او المنتهى
لا محالة والمتنوع بوحدة المحرك وتعدده وتنوعها بتنوع

فيكون في كل الغير متوجها الى الوجود الثاني المادي اليه صح

ما منه

ما منه وما اليه كالهبوط والصعود وما فيه كالاخذ
الاسود من الصفرة الى الحمرة الى السواد الى الفستقية
الى الخضرة الى السواد ولا عبرة بتنوع المحرك
والموضوع والزمان ان هذا لجواز اشتراك
المختلفات في امر او عارض او معروض واحد واختلافها
الجنسي باعتبار ما هي فيه كالنقلة والاستحالة
والنمو وتضادها ليس لتضاد المحرك والزمان لما
سبق وما فيه لان الصعود ضد الهبوط فان
مبدأهما ومنتهاهما يتعاكسان ولا يمكن عرض لهما
تضاد من حيث ان احدهما صار مبدأ والآخر منتهى
وانقسامها بانقسام الزمان وانقسام المسافة
والمتحرك ولا بد لها من قوة توجبها وتلك القوة
ان كانت مستفادة من سبب خارجي سميت الحركة قسرية
والا فان كان لها شعور بما يصدر عنها سميت
ارادية والا سميت طبيعية وكل منها سريع وبطيء
والبطء ليس لتخلل السكنات والا لكانت نسبة
السكنات المتخللة من حركات عدو الفرس
نصف يوم الى حركاته نسبة حركة الفلك الاعظم
على حركته فتكون سكناته ازيد من حركاته الف
الف مرة فينبغي ان لا تحس حركاته المعمولة
في تلك السكنات وايضا لو جاز ان يقع الشمس
جزءا وسكن الظل الجاري في الجزء الاول والثالث حتى
يتم الارتفاع بل الموجب له في الحركة الطبيعية الميل
المحرك وفي القسرية حالة الطبيعية والمحرك
وفي الارادية ما نعتها والمشهور انه لا بد وان يتخلل
بين كل حركتين مستقيمتين سكون لان الميل المحرك
للجسم لا بد وان يكون حاصلا معه الى ان يصل الى الحد المعين

بل البعاد الطريق ... والصعود والهبوط

وذلك الوصول في آن واحد لكن في ذلك الحد الذي ان يكون
مثل آخر وحدوثه في آن آخر لاستحالة الميل عن الشيء مع
الميل غيره ويكون بينهما زمان والا لزم تتالي الانات
فيكون الجسم في ذلك الزمان ساكنا وقد منع امتناع اجتماع
المثلين وتتالي الانات الفصل
الثالث في الاضافة يطلق المضاف على الاضافة وهو
المضاف الحقيقي وعلى معروضها وعليهما جميعا وهو
المشهور ومن خواصها التكافؤ في لزوم الوجود وهو
الانعكاس كالنسبة بين الابن وابن الاب وانها اذا
كانت مطلقة او مخصصة في طرف كان في الطرف الآخر
كذلك اما لو خصص موضوع احدهما لم يلزم تخصيص
الموضوع الآخر ثم منها ما يتوافق الطرفين
كالتماثل والتساوي او يختلف اختلافا محدودا
ككونه نصفا وضعفا او غير محدود ككونه زائدا
او ناقصا والاتصاف بها قد يحتاج الى صفة حقيقية
في الطرفين كالعاشق والمعشوق او في احدهما
كالعالم والمعلوم وقد لا يحتاج كاليمين والشمال
وهي تعرض سائر المقولات فالجوهر كالاب والابن والكم
كالعظيم والكيف كالاحر والاين كالاعلى والمضاف
كالاقرب والملك كالاكسى والفعل كالاقطع و
الانفعال كالاشد تقطعا والاضافات في
تشخصها ونوعيتها تابعة لمعروضاتها
فرع التقدم على الشيء قد يكون بالزمان
كتقدم الاب على الابن وبالذات والطبع كتقدم الجزء
على الكل وبالعلية كتقدم الشمس على ضوئها
والمكان كتقدم الامام على المأموم والشرف كتقدم
العالم على الجاهل وليس في سائر المقولات التسعة
مزيد

مزيد بحث ولنختم الكلام في الاعراض

الباب الثالث في الجوهر

قال الحكماء
الجوهر اما ان يكون محلا وهو الهيولى او حالا وهو الصورة
او مركبا منهما وهو الجسم او لا ذلك وهو المفارق فان
تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس والا فهو العقل
وقال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز اما ان يقبل
القسمة وهو الجسم او لا وهو الجوهر الفرد ومباحث الباب
تنحصر في ثلثة فصول الاول في مباحث الاجسام الاول في تعريف
الجسم الحد المرضي عند جمهور المشائين انه الجوهر القابل
للابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة واعترض
عليه بان الجوهر ليس جنسه والقابل ان كان عرضا
لم يكن جزء الجوهر وان كان جوهرا دخل الجنس فيه ويستدعي
فصلا آخر ويتسلسل وبعد تسليم ان الجوهر ليس جنسا
وقال المعتزلة انه الطويل العريض العميق وقال
بعض اصحابنا انه المركب من جزئين فصاعدا ولا شك ان
حقيقة الجسم اظهر من ذلك المسئلة في اجزائه ذهبت جمهور
المتكلمين الى ان الاجسام البسيطة الطبائع مركبة
من اجزاء صغار لا تنقسم اصلا وقيل فعلا وقيل من اجزاء
غير متناهية وذهب الحكماء الى انها متصلة في انفسها
كما هي عند الحس قابلة لانقسامات غير متناهية وقيل
قابلة لانقسامات متناهية حجة المتكلمين ان الجسم
قابل للقسمة وكل ما هو قابل ليس بواحد والا لعدمت
به وحدته والقسمة بانقسامه وايضا فكل منقسم متميز
مقاطع لاجزائه لخواص مختلفة فيكون منقسما بالفعل
متعددا لتعدد تلك الخواص العارضة لها وايضا

هو به القسمة المتفاصلين بالتقسيم ان كانت حاصلة قبل
التقسيم فهو المطلوب والا كان التقسيم اعداما للجسم الاول
واحداثا للقسمين فعلى هذا لو شق بعوضة براس ابرته
سطح البحر لعدم البحر الاول واوجد البحر الاخر وفساده
لا يخفى ... ان كل جسم ليس بواحد في نفسه بل هو مركب
من اجزاء وتلك الاجزاء لا تقسيم والا كانت ذات اجزاء آخر
فيكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها وهو محال لان كل
عدد متناه كان او غير فالواحد موجود فيه فاذا اخذنا
ثانيه اجزاء يكون في كل جسم متناهي الاجزاء حينئذ
فيكون نسبة حجمه الى حجم سائر الاجسام نسبة متناهي القدر
الى متناهي القدر لكن ازدياد الحجم بحسب ازدياد التاليف
والنظم فلو كان جسم متناهي القدر من اجزاء غير متناهية
لكان نسبته الى الاحاد الغير المتناهية نسبة متناه
الى متناه هذا خلف ولانه لو تركب الجسم من اجزاء غير
متناهية لامتنع قطع المسافة لتوقفه على قطع
اجزائها وقطع كل جزء مسبوق بقطع ما قبله فيكون
قطعه في زمان غير متناه وايضا التقطع موجود
بالاتفاق وهي لا تقبل القسمة فان كان جوهرا
كما هو عندنا حصل المطلوب وان كان عرضا لم ينقسم
محلها والا انقسم بانقسامها ايضا وايضا فالحركة
الحاضرة غير منقسمة والا لما كان الكل حاضرا فلا
... ما فيه ... ان الاجسام ما لا يقبل القسمة
لا ... الحركة ليست الا الماضي والمستقبل لانه
يوجب ان لا يوجد الحركة اصلا احتج الحكماء
على نفي الجوهر الفرد بوجوه الاول كل منحصر
يتميز عن يساره والوجه المفضي منه عن المطلع لا ...
ذلك لتغاير وجهيه لا ... ان كما هو هو ... المدعي
والا

تجم بحصل

والا لزم تداخلها الثاني لو فرضنا خطا من اجزاء
شفع فوق احد طرفيه جزء وتحت الاخر جزء وتحركا
على التساوي وتحاذيا بالاستحالة على ملتقى جزئين فلزم الانقسام
الثالث كلما قطع السريع بحركته جزءا قطع البطيء اقل منه
والا لزم ان يساويه في جزء ويقف في اخر وقد بان بطلانه
الرابع الجسم الذي اجزاؤه وترا كان طلبه مثله كان مثله
من الطرف الطالع نصفه فيكون له نصف ... الجزء
المتوسط ومن هذا ... على ان كل خط نصف ...
وهو يقتضي ذلك الخامس اذا فرض خط من ثلثة
اجزاء على احد طرفيه جزء ويحرك الى اليمين والاخر الى اليسار
فان انتقل الى ما فوق الجزء الثاني فهو محال لان الجزء
الثاني انتقل الى حيز الجزء الاول فان انتقل الى ما فوق
الثالث قطع جزءين حين ما قطع ما تحته جزءا واحدا فينقسم
الزمان والحركة والمسافة السادس
الجزء مشكل فان كان كرة فاذا انضم باجزاء اخر وقعت
بينها فرج لا يسع اجزاء مثلها فيلزم الانقسام وان كان
غيرها كان ... السابع اذا دارت
الرحى فيها قطع الطوق العظيم جزءا فالصغير اما ان
يقطع اقل من جزء فينقسم الجزء او جزءا تاما فيتساوى
الصغير والعظيم او يقطع بان جزءا ويسكن لجزئين فيتفكك
اجزاء الرحى وكذا الفرجار ذو الشعب الثلث ثم
قالوا فالجسم متصل في نفسه يقبل انقسامات لا نهاية لها و
القابل لها ليس الاتصال لانه يعدم عندها والقابل
مع المقبول فهو شيء اخر يقبل الانفصال والاتصال
ويسمى هيولى ومادة والاتصال صورة واعلم ان
دليل الغزنتين يمنع الانقسام الفعلي ويوجب القسمة
الوهمية لا ... القسمة الوهمية ... الى

الى جواز القسمة الانفكاكية لان الاجزاء المفروضة منها تلو
يصح من كل اثنين منها ما يصح من آخر فيصح بين
المتباينين ما يصح بين المتلاقيين وبالعكس لانا نقول
لم لا يجوز ان يكون الجسم مركبا من اجزاء مختلفة بالماهية او
متخصصة بتشخصات مانعة عن الانفكاك ويكون ذلك
قابلة للانفصال والاتصال وان سلم اتصال الجسم فلم لا
يجوز ان يقال هو وحدة للجسم والانفصال هو التعدد
والقابل لهما الجسم فروع قالوا
الصورة لا تنفك عن الهيولى لانها لا تنفك عن التناهي
والشكل الموجب لهما ليس الجسمية العامة ولا شيء من
لوازمها ولا التساوي لجزء الكل منها ولا الفاعل والا
لم يستقل الصورة بالانفعال بل الحامل لما فيه من
الصفات ولانها قابلة للقسمة الوهمية وكل ما
قبل الوهمية قبل الانفكاكية فله مادة على ما سبق
تقرير هذه المقدمات ولا الهيولى عنها لانها لو تجردت
ذات وضع والقسم في جميع الجهات كان جسما والا
كان نقطا او خطا او سطحا ولو تجردت عن ذات
وضع فاذا لحقتها الصورة تصير ذات وضع مخصوص
بمكان غيره من الاحياز بلا مرجح ولانها لو تجردت
لكانت موجودة بالفعل ومستعدة للصورة فالواحد
يقتضي قوة وفعلا فيكون لها ما يقتضي جهة القوة
وهو البسيط فيكون للهيولى هيولى اخرى والهيولى
تفتقر الى التناهي في بقائها وتحيزها والصورة تحتاج
الى المادة في تعينها وتشكلها والمادة ايضا لا تخلو
عن صورة لجهاتها نوعية والا لما اختلفت الاجسام
في الهيئات والامكنة والاحياز والاوضاع
القسمة والشكل والتفكك بسهولة او عسر
واعلم ان اكثر هذه الكلمات على نفي الفاعل المختار
والحق

ثبوته ومع ذلك فللمعترض ان يجوز انفعال
الصورة بنفسها وعدم استلزام قبول القسمة
الوهمية قبول الانفكاكية وايضا المادة المجردة
وضعا بعينها تشترط اقتران الصورة بها وكون
الواحد مبدأ لكثير مع ان القائلة ليست ابدا وجود
المادة بالفعل ليس يقتضي ذاتيا وان يطالبهم بما
يوجب الاختلاف في الصور النوعية ثم نعم ان ما
يجعلونه اياه من الاحوال العنصرية السابقة واختلاف
المواد الفلكية سبب لاختلاف الاعراض والهيئات
الثالث في اقسامه قال الحكماء الاجسام اما بسائط
او مركبات والبسائط تكون كرية لان الطبيعة الواحدة
لا تقتضي هيئات مختلفة وتنقسم الى فلكيات وعناصر
والاول افلاك وكواكب والافلاك الثابتة بالارصاد تسعة
الاول الفلك الاعظم والعرش المجيد والجسم المحيط بجميع
الاجسام ويدل عليه وجوه الاول ان الاجسام
متناهية لما سنذكر فيكون جسم هو نهايتها الثاني
الجهة منتهى الاشارة ومقصد المتحرك بالوصول اليها
فيكون موجودا غير مجرد وليس بجسم لانها غير منقسمة
والا لو اصل الى بعضها ان وقف فالجهة هو لا ما بعده
والحركة ان كان عن الجهة فلذلك وان كان اليها فالجهة
ما بعده فهي جسمانية والمحدد لها جسم واحد اذ لو تعدد
ولم يحط البعض بالبعض يحدد القرب بها دون البعد
وان احاط بالمحاط حشوا اذ المحيط يحدد القرب بمحيطه
والبعد بمركزه وهو وسط والاصح الاخلال عليه
وهو الحركة المستقيمة المتوجهة الى الجهة فالجهة له لا به
فيكون كريا الثالث الارصاد شاهد على ان
الكواكب والافلاك تتحرك بالحركة اليومية وحركات اخر

متفاوتة فلا بد من جسم يحيط بها ويحركها بحركتها اليومية
وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدل على احاطته بجميع
الاجسام واما الثاني فلانه قد دل علينا اختلاف
حركات الكواكب وامتناع تحركها بالذات لاستحالة
الخرق على الافلاك ولقائل ان يقول ان سلم
استحالة الخرق فلم لا يجوز ان يكون لكل كوكب نطاق
يحرك بنفسه او باعتماد الكوكب عليه فرعان
الاول انها باسرها شفافة اذ لو كانت ملونة لحجبت
الابصار عن رؤية ما وراءها لا حارة ولا باردة والا
لاستولى الحر والبرد على عالم العناصر مجاورتها
ولا خفيفة ولا ثقيلة والا لكان في طبعها ميل مستقيم
ولا رطبة ولا يابسة لان سهولة التشكل والانفصال
وعسرها لا يتم الا بالحركة المستقيمة ولا قابلة للحركة
الكمية لانه لو ازداد محدب المحيط لزم ان يكون فوقه
خلا وهو محال ومقعره مثل محدبه فيستحيل عليه ما
استحال على محدبه واذا لم يصغر مقعره امتنع ذلك
في محدب المحاطة والا لزم التداخل او وقوع الخلا
بينهما ولذا في مقعره لانه كالمحدب في تمام الحقيقة وفيه
احتمال لان امتناع ازدياد المحدب لعدم الحيز الذي
هو شرطه فلا يلزم من ذلك اشتراك المقعر له فيه ٥
الثاني انها متحركة لان الاجزاء المفروضة فيها يصح
ان يصح لكل واحد منها من الوضع والموضع ما للاخر
ولا يتاتى ذلك الا بالحركة المستديرة فيصح الحركة
عليها وكل ما صح الحركة المستديرة عليه ففيه
ميل مستدير وكل ما فيه ذلك كان متحركا بالاستدارة
لوجوب حصول الاثر عند حصول المؤثر وايضا لو
بقي كل جزء على وضع معين وفي حيز معين من اجزا
حيز

حيز الكل مع جواز غيره لزم الترجيح بلا
مرجح وهما منقوضان بالعناصر واما الكواكب
فهي اجسام بسيطة مركوزة في الافلاك مضيئة
الا القمر فانه يستفيد الضوء من الشمس ويشهد له
تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس وبعده لا
يقال فلعله كرة نصف احد وجهيها ونظلم
الاخر يتحرك على مركزها حركة تساوي حركة الفلك
اذ الخسوف يكذبه واما العناصر فخفيف مطلق
وهو النار حار يابس مماس لمقعر فلك القمر وخفيف
مضاف وهو الهواء حار رطب مماس لمقعر النار
وثقيل مطلق وهو الارض بارد يابس ومحله الوسط
بحيث ينطبق مركزه على مركز العالم ومضاف وهو
الماء بارد رطب وكان من حقه ان يحيط بالارض
الا انه لما حصل في بعض جوانبها تلال ووهاد بسبب
الاوضاع والاتصالات الفلكية سال الماء بالطبع
الى الاغوار وانكشف المواضع المرتفعة وذلك
حكمة من الله تعالى ورحمة ليكون مسكنا للنباتات
ومسكنا للحيوانات ثم انها باسرها كائنة فاسدة
لان ماء بعض العيون يجمد حجرا والحجر يجعله اصحاب
الحيل ماء والهواء الملاصق للاناء المبرد يصير قطرات
والماء المغلي يشتعل هواء والهواء نارا بالنفخ القوي
واما المركبات فانها تخلق من امتزاج هذه الاربع
بامزجة مختلفة معدة لخلق صورة وهي المعادن
والنبات والحيوان والمزاج هو الكيفية المتوسطة
الحاصلة من تفاعل البسائط بان تصغر اجزاؤها
وتختلط بحيث تكسر صورة كل واحد منها سورة
كيفية الاخر فتحدث كيفية متوسطة الرابع

فی حدوثها الاجسام محدثة بذواتها وصفاتها قال
ارسطو الافلاک قدیمة بذواتها وصفاتها سوی
الاوضاع والعناصر بموادها وصورها الجسمیة بنوعها
وصورها النوعیة بجنسها و قال من قبله الکل
قدیمة بذواتها محدثة بصورها وصفاتها واختلفوا
فی تلک الذات فقال کان الاصل جوهرة نظر الباری
تعالی الیها نظر الهیبة فذابت وصارت ماء ثم حصل
الارض منه بالتکثیف والنار والهواء بالتلطیف والسما
من دخان النار وقیل کان ارضا فحصل الباقی منها
بالتلطیف وقیل کان هواء وقیل نارا وتکون الباقی
بالتکثیف والسما من الدخان وقیل کان اجزاء صغارا
من کل جنس متفرقة متحرکة ثم اجتمعت اجزاء تلک
الذات واتصلت وصارت جسما وقیل کان نفسا
وهیولی فعشقت علیها وتعلقت وصار تعلقها
سببا لحدوث الاجسام العالم وقیل کانت وحدات
فصارت ذات اوضاع وتکونت نقاطا ثم ائتلفت
فصارت اجساما وتوقف جالینوس فی الکل لنا
وجوه الاول انه لو کانت الاجسام فی الازل
لکانت کثیرة الحرکة بمعنی المسبوقیة بالغیر
المنافیة للازل فی الازل لکن فی الازل لا تتحرک ابدا
لان سکونه ان کان لذاته امتنع انفکاکه وان
کان لغیره فذلک الغیر لابد وان یکون موجبا والا
لم یکن بغلة قدیما واجبا لذاته او منتهیا الیه دفعا
للدور والتسلسل وحینئذ یلزم دوامه بدوامه
فلا یزول ابدا فالاجسام لو کانت فی الازل لم تتحرک
ابدا واللازم باطل بالمشاهدة مثل قیل لو امتنع
وجوده ازلا لامتنع مطلقا لاستحالة انقلاب
الممتنع لذاته ممکنا قلنا الممتنع ازلا لیس الممتنع لذاته

کالحادث

کالحادث الیومی فقیل الحدود لا امکان له فلا یکون
متحرکا ولان کنا قلنا ان الجسم فلا شک انه ذو
وضع ومماسة لما فی جوفه فان بقی الوضع والمماسة
المعیان له فساکن والا فمتحرک فقیل الازل ینافی
حرکة معینة لا حرکات لا الی اول قلنا بل
الحرکة من حیث هی کما سبق قیل لم لا یجوز ان
یکون السکون مشروطا بعدم حادث فیزول لحدوثه
قلنا فینافی حدوثه وجود الساکن موقوف علی
عدمه ویلزم الدور فقیل العدم علی الحادث
معین قدیم ویتقطع بوجوده ما یقصر ما ذکرتم
قلنا المنقطع المعلوم هو لیس اجزاء وجودیا
الثانی الاجسام ممکنة لانها مرکبة ومتعددة
فلها سبب وذلک السبب لا یکون موجبا والا لزم
دوام جمیع ما یصدر عنه بوسط او بغیر وسط
بدوام ذاته وهو محال بکون مختارا وکل ما له
سبب مختار فهو محدث لا یقال لم لا یجوز ان
یوجد الموجب جسما متحرکا علی سبیل الدوام
ویکون الحرکة شرطا لهذه الحوادث والتغیرات
لان وجود هذه الحوادث ان یتوقف علی وجود حرکة
وتلک علی اخری لزم اجتماع الحرکات التی لا نهایة
لها وضعا وطبعا وهو محال وان یتوقف علی عدمها
بعد وجودها کان الموجب مع عدم تلک الحرکة
علة تامة مستلزم لوجود هذا الحادث فیلزم من
دوامه دوامه الثالث الاجسام لا تخلو
عن الحوادث وکل ما لا یخلو عن الحوادث فهو حادث
والاولى بین والثانی مبین فی الباب الاول من الکتاب
الثانی لصح المخالف بوجوه الاول

انها لو كانت محدثة لكان لمخصص احداثها بالوقت المعين لا لمخصص وهو محال الثاني ان كل حادث فله مادة والمادة قديمة دفعا للتسلسل وهي لا تخلو عن الصورة فالصورة ايضا قديمة فالجسم قديم الثالث الزمان قديم والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تتحقق الا بالزمان فيكون قبل وجود الزمان زمان هذا خلف وهو مقدار الحركة القائمة بالجسم فيكون الجسم قديما واجيب عن الاول بان المخصص هو الارادة وعن الثاني والثالث بان مقدماتهما غير مسلمة ولا مبرهنة واعلم ان صحة الفناء عليها متفرعة على حدوثها والفلاسفة وان اعترفوا بحدوثها قالوا انها ابدية اذ لو عدمت بعد وجودها اما ان يكون بانعدام فاعل او طريان ضده او زوال شرط والكل محال وقد سبق الكلام فيه تقريرا وجوابا الخامس في تناهي الاجسام

الابعاد الموجودة متناهية سواء فرضت في خلاء او ملاء خلافا للهند لنا لو فرضنا خطا غير متناه وخطا متناهيا موازيا للاول فاذا مال الى المسامتة فلا بد من نقطة تكون اول نقطة المسامتة ويكون الخط منقطعا بها والا لكان اول المسامتة ما فوقها فيكون غير المسامتة مسامتا هذا خلف احتجوا بان كل جسم فما وراءه متميز جهة الى جهة مسامتة ان ما يلي جنوبه غير ما يلي شماله وكل ما كان كذلك فهو موجود جسم او جسماني فثبت ان ما وراء كل جسم جسم الى لا نهاية ومنع بان التمييز وهم محض ليس بشيء

الفصل الثاني في

المفارقات وفيه مباحث الاول في اقسامها الجواهر الغائبة اما ان يكون مؤثرة في الاجسام او مدبرة اياها او لا مؤثرة ولا مدبرة والاول

هم العقول والملأ الاعلى والثاني ينقسم الى علوية مدبرة للاجرام العلوية وهي النفوس الفلكية السماوية وسفلية مدبرة لعالم العناصر وهي اما ان يكون مدبرة للبسائط وانواع الكائنات وهم يسمون ملائكة الارض واليهم اشار صاحب الوحي صلى الله عليه وسلم حاكيا ملك البحار وملك الجبال وملك الامطار وملك الارزاق واما ان يكون مدبرة للاشخاص الجزئية وتسمى نفوسا ارضية كالنفوس الناطقة والثالث ينقسم الى خيّر بالذات وهم الملائكة الكروبيون وشرير بالذات وهم الشياطين ومستعد للخير والشر وهم الجن وظاهر كلام الحكماء ان الجن والشياطين هم النفوس البشرية المفارقة للابدان واكثر المتكلمين لما انكروا الجواهر المجردة قالوا الملائكة والجن والشياطين اجسام لطيفة قادرة على التشكل باشكال مختلفة هذا ما استنبطه من فوائد الانبياء والتقطه من فرائد الحكماء واحاطة العقل بها من طريق الاستدلال لعلها من قبيل المحال كما قال تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو الثاني في العقول بان الحكماء اعظم الملائكة واول المبدعات كما روي عنه عليه السلام اول ما خلق الله العقل والمعنى ما استدلوا به عليه وجهان الاول ان الموجد القريب للافلاك ليس الباري تعالى فانه واحد والواحد لا يصدر عنه المركب ولا جسم آخر لانه ان احاطها لزم وجوده على وجوده المفارق لعدم الخلاء فيكون الحاوي علة لذاته وهو محال وان احاط به لزم كون الخسيس علة للشريف ولان الجسم انما يؤثر في قابل له وضع بالنسبة اليه فلا يؤثر في الهيولى

ولا في الصورة اذ ليس للهيولى وضع قبل الصورة ولا لها تحقق
قبل الصورة فلا تؤثر في الجسم ولا ما سواه فعلته على الجسم
فالموجد لها جوهر مجرد مستغن عن الاداة وهو العقل
الثاني الصادر من الله تعالى اولا ليس العرض لانه لا
يتقدم على الجوهر والصادر اولا علة لما عداه من الممكنات
والجسم لانه لا يكون علة لغيره من الجواهر لما سبق ولا
هيولى ولا صورة والا لتقدم احدهما على الاخر ولان
الهيولى قابلة للصورة فلا تكون علة فاعلة لها وتعين
الصورة مستفاد عن الهيولى فلا يصدر الهيولى عنها ولا
ما سواه فعلة على جسم فهو عقل وله وجود من المبدا
الاول ووجوب بالنظر اليه وامكان من ذاته فيكون بذلك
سببا لعقل اخر ونفس وذلك وصدر من العقل الثاني على
هذا الوجه عقل ثالث وفلك اخر ونفسه وهلم جرا الى العقل
العاشر المسمى بالعقل الفعال المعبر عنه بالروح في قوله
تعالى يوم يقوم الروح المؤثر في عالم العناصر المفيض
لارواح البشر والقلم يشبه ان يكون العقل الاول لقوله
عليه السلام اول ما خلق الله القلم فقال اكتب فقال ما اكتب فقال
القدر ما كان وما هو كائن الى الابد واللوح هو الخلق
الثاني ويشبه ان يكون العرش لقوله عليه السلام ما من مخلوق
الا وصورته تحت العرش فرع لو كانت
العقول مجردة لم تكن حادثة ولا فاسدة وكانت منحصرة
انواعها في اشخاصها جامعة لكمالاتها بالفعل لما
سبق من مذهبهم ان مقابل هذه الاصول لا يكون الا لما
له مادة وكانت عاقلة لذاتها ولجميع الكليات غير
مدركة للجزئيات وسيأتي تقريرها الثالث في

النفس

النفوس الفلكية احتجوا بان حركات الافلاك
غير طبيعية والا لكان المهروب عنه مطلوبا بالطبع
ولا قسرية لان القسر انما يكون على خلاف الطبع فيكون
على موافقة القاسر في الجهة والسرعة والبطوء
فهي اذن ارادية فلها محركات مدركة اما متخيلة
واما عاقلة والاول باطل لان التخيل الصرف لا
يفيد حركات دائمة باقية على نظام واحد وكل
عاقل مجرد لما سنذكره فثبت ان محركات الافلاك
جواهر مجردة عاقلة وتسمى المبادي القريبة
للتحريك فان الحركات الجزئية منبعثة عن ارادات
جزئية تابعة لادراكات جزئية لا تكون للمجردات
بل للقوى جسمانية فالصادرة عنها شبيهة بالقوة
الحيوانية الفائضة من نفوسنا على ابداننا
وتسمى نفوسا جزئية والمشهور انها عبارة عن
الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب
اذ المقصود منها جلب المنافع ودفع المضار وهما
محالان عليها الرابع في تجرد النفوس
الناطقة وهو مذهب الحكماء وحجة الاسلام منا
ويدل عليه العقل والنقل اما العقل فمن وجوه الاول
ان العلم بالله وبسائر البسائط لا ينقسم والا فجزؤه
ان كان علما به كان الجزء مساويا للكل وهو محال
وان لم يكن فالمجموع ان لم يستلزم زائدا فكذلك وان
استلزم فيعود الكلام اليه ويتسلسل فمحله غير
منقسم وكل جسم وجسماني فمحله منقسم فمحل العلوم ليس
بجسم ولا جسماني ونوقض بالنقطة والوحدة
وانقسام الجسم الى متساويه في الجسمية الثاني
العاقل قد يدرك السواد والبياض فلو كان جسما او

جسمانيا لزم اجتماع السواد والبياض في جسم واحد وهو ممتنع
بان صورتي السواد والبياض العقليتين لا تضاد بينهما ولذا
نتصور هذا السواد وهذا البياض   الثالث لو
كان العقل جسمانيا فانه لزم ان يعقل دائما او لا يعقل دائما او حالا آخر
لان الصورة الحالة في مادة ذلك العضو ان كفت في
تعقله لزم تعقله دائما وان لم تكف امتنع تعقله دائما
لامتناع اجتماع صورتين متماثلتين في مادة واحدة والتالي
باطل فالمقدم مثله وهو ضعيف لان الصورة العقلية عرض
فلا تماثل الجوهر وانما هي حالة في القوة الحالة في العضو
والصورة الخارجية حالة في مادته ولا دليل على امتناع
اجتماع مثل هذا الاجتماع   الرابع القوة الحالة
تقوى على معقولات غير متناهية لانا نقدر على ادراك
الاعداد والاشكال التي لا نهاية لها ولا شيء من القوى
الجسمانية كذلك لما سنذكره في باب الحشر واعترض عليه
بان عدم تناهي المعقولات ان عنيتم به ان العاقل لا ينتهي
الى معقول الا وهي تقوى على تعقل معقول آخر فالقوة
الخيالية كذلك وان عنيتم به انها تستحضر معقولات
لا نهاية لها دفعة فهو ممنوع   الخامس
الادراكات الكلية ان حلت في جسم اختصت بمقدار
وشكل ووضع تبعا لمحلها فلا تكون صورة مجردة
كلية واعترض عليه بان كلية الصورة انطباقها
على كل واحد من الاشخاص اذا اخذت ماهيتها مجردة
عن لواحقها الخارجية وتجردها عن العوارض
الخارجية ولا تنافي ذلك شيء عرض لها بسبب المحل
والا لاشترك الالزام   واما النقل فمن وجوه
الاول قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله
امواتا بل احياء عند ربهم ولا شك ان البدن ميت والحي

شي

شيء مغاير وهو النفس   الثاني قوله تعالى النار يعرضون
عليها غدوا وعشيا والمعروض عليه ليس البدن الميت فان
تعذيب الجماد محال   الثالث قوله تعالى يا ايتها النفس
المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية والبدن الميت
غير راجع والمخاطب هو النفس غير البدن   الرابع انه تعالى
لما بين كيفية تكون البدن وذكر ما يعتوره من الاطوار
قال ثم انشأناه خلقا آخر وعنى به الروح فدل ذلك
على ان الروح غير البدن   الخامس قوله عليه السلام اذا
حمل الميت على نعشه ترفرف روحه فوق النعش وتقول
يا اهلي يا ولدي لا تلعبن بكم الدنيا كما لعبت بي جمعت المال
من حله وغير حله ثم تركته لغيري والتبعة علي فاحذروا
مثل ما حل بي والمترفرف غير المحمول فوقه   واعلم ان
هذه النصوص تدل على التغاير بينها وبين البدن لا على
تجردها واختلف المنكرون له فقال ابن الراوندي
انه جزء لا يتجزى في القلب وقال النظام انه اجسام
لطيفة سارية في البدن وقيل هو في الدماغ وقيل
في القلب ثلث قوى احدها في الدماغ وهي النفس
الناطقة الحكمية والثانية في القلب وهي النفس الغضبية
وتسمى حيوانية والثالثة في الكبد وهي النفس النباتية
والشهوانية وقيل الاخلاط وقيل المزاج   الخامس
في حدوث النفس المعلوم ان ما سوى الواجب
الواجب لذاته فهو محدث اتفقوا على حدوثها الا ان
فمنهم جوز تقدم حدوثها على حدوث البدن لما روي في
الاخبار ان الله تعالى خلق الارواح قبل الاجساد بالفي
عام ومنعه الآخرون لقوله تعالى ثم انشأناه خلقا
آخر وخالف ارسطاطاليس من قبله وشرط حدوثها
بحدوث البدن والحق ان النفوس متحدة بالنوع والا

لكان مركبه لاشتراكهما في كونهما نفسا وكانت جسما لان
كل مركب جسم فلو وجدت قبل البدن لكانت واحدة لان
تعدد افراد النوع بالمادة ومادتها البدن فلا تعدد
قبله ثم اذا تعلقت ان بقيت واحدة لزم ان يعلم كل
واحد ما علمه الآخر وان لم تبق كانت منقسمة والمجرد لا ينقسم
ويرد عليه المنع من كونه نفسا كونه مدبرا وهو
عرضي لا يلزم التركيب من المشترك فيه ولئن سلم فلا نسلم
ان كل مركب جسم لكنه والمجردات بشرط اشتراكها في الجوهرية
ومخالفتها بالنوع وان سلم الاتحاد فلم لا يجوز ان
تتعدد قبل هذه الابدان بتعدد ابدان اخر وعدم تكلم
الوثوق به بطلان التناسخ مبني على حدوث النفس
فيه ان البدن اذا استكمل فاض عليه نفس لعموم
الفيض ووجود الشرط فلا تتصل به لقوى كان لكل
واحد ذاته واحدا الاثنين فاثبات الحدوث به
دور السادس في كيفية تعلق النفس بالبدن
ولصعوبته قال الحكماء النفس غير حالة ولا مجاورة
للبدن لكنها متعلقة به تعلق العاشق بالمعشوق
وسبب تعلقها توقف كمالاتها ولذاتها الحسيتين
والعقليتين عليه وهي تتعلق اولا بالروح المتولد
عن القلب المتكون من الطف اجزاء الاغذية فتفيض
عليه قوة تسري بسريانه الى اجزاء البدن والعماقة
فتسري في كل عضو قوى تليق به وتكمل بها نفعه باذن
الحكيم العليم وهي باسرها تنقسم الى مدركة ومحركة
والمدركة الظاهرة وباطنة اما الظاهرة فهي
الحس عن الحجة الاول البصر وادراكه بانعكاس
صور من المرئي الى الحدقة وانطباعها في جزء منها
يكون

يكون زاوية مخروط مفروض قاعدته سطح المرئي ولذلك
يرى القريب اعظم من البعيد وقيل باتصال
شعاع مخروط يخرج منها الى المرئي ومنع بانه لو
كان كذلك لتشوش الابصار بتشويش الرياح فلا يرى
المقابل ويرى غيره الثاني السمع وسبب ادراكه
وصول الهواء المتموج الى الصماخ وهو قوة مستودعة
في مقعره الثالث الشم وهو في زائدتين شبيهتين بحلمتي
الثدي ويدرك الروائح بوصول الهواء المتكيف
اليه وقيل بوصول المختلط بجزء من ذي الرائحة
ومنع بان القدر اليسير من المسك لا يتحلل منه على
الدوام ما ينتشر الى مواضع تصل اليها الرائحة
الرابع الذوق وهو منبث في العصب المفروش
على جرم اللسان وادراكه بمخالطة رطوبة الفم
بالمذوق ووصوله الى العصب الخامس اللمس
وهو منبث في جميع البدن وادراكه بالمماسة والاتصال
بالملموس واما الباطنة فخمس الاول
الحس المشترك وهي قوة تدرك صور المحسوسات باسرها
فان الحكم على هذا بانه اصفر طيب الرائحة حلو والحكم
لا محالة يحضره المحكوم به وعليه فلا بد من قوة يدركها
جميعا ومحله مقدم البطن الاول من الدماغ الثاني
فهي قوة تحفظ تلك الصور فان الادراك غير الحفظ
ومحله مؤخر هذا البطن الثالث الواهمة فهي
قوة تدرك المعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو
ومحله مقدم البطن الاخير الرابع الحافظة وهي
قوة تحفظ ما تدركه الوهم ومحلها مؤخر هذا البطن
الخامس المتصرفة التي تحلل وتركب الصور والمعاني

وتسمى مدركة او اسما مو سها العقل ومتخيله ان لستعملها
الوهم ومحلها الدودة التي في وسط الدماغ والدليل
على اختصاص القوى بهذه المواضع اختلال الفعل
لخللها فاما مدرك الجزئيات الاخر هو فان النفس انما
تدركها بواسطة تلك القوى وانطباع صورها
فيها لانا لو تصورنا مربعا محفوفا بمربعين وتعلقت
النفس به لو لم تغاير محل المحفوفين وانقسام النفس
وهو محال واما المحركة فينقسم الى باعثة
تحث على جلب المنافع وتسمى القوة الشهوانية
او على دفع المضار وتسمى القوة الغضبية والى فاعلة
محركة تحرك الاعضا بواسطة تمديد الاعصاب و
استرخايها وهي المبدا القريب للحركة واما القوى
الطبيعية فهي اما لحفظ الشخص او لحفظ النوع
والاولى قسمان الغاذية وهي التي تحيل الغذاء
الى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل
الثاني النامية وهي التي في اقطار البدن على
تناسب طبيعي الى غاية النشو والنامية قسمان
الاول المولدة تفصل جزء من الغذا بعد الهضم ليصير
مادة لشخص اخر الثاني المصورة تحل تلك المادة
في الرحم وتعدها الصور والقوى وتخدم القوى
الاربع اربع اخر الجاذبة وهي التي تجذب المحتاج
اليه والهاضمة وهي التي تغير الغذا الى ما يصلح
ان يكون جزءا من المغتذي بالفعل ولها اربع مراتب
الاولى عند المضغ الثانية في المعدة وهو ان يصير
الغذا كالكشك الثخين ويسمى كيلوسا والثالثة في
الكبد وهي ان يصير الكيلوس اخلاطا هي الدم والصفرا
والسودا والبلغم والرابعة في الاعضا والماسكة
هي

الى اجابة وطبيعة والاولى هي

وهي التي تمسك المجذوب ريثما تفعل فيه الهاضمة
والدافعة وهي التي تدفع الفضل والمهيا للعضو لحاجة
اليه السابع في بقاء النفس النفس
لا تفنى بموت البدن لما سبق من النصوص ونحوها
احتج الحكماء بان النفس غير مادي وكل ما
يقبل العدم مادي فالنفس لا تقبل العدم وقد
القول في مقدمته تقريرا واعتراضا ثم قالوا له
بعد البدن سعادة وشقاوة لانها ان كانت
عالمة بالله تعالى ووجوب وجوده وفيضان جوده
وتقدس ذاته عن النقائص وكانت نقية عن
الهيئات البدنية معرضة عن اللذات الجسمانية
التذت بوجدانها نفسا كاملة شريفة منخرطة
في سلك المجردات المقدسة والملائكة المكرمة
وان كانت جاهلة به معتقدة للاباطيل الرايغة
تالمت بادراك جهلها واشتياقها الى المعارف
الحقة ويأسها عن حصولها خالدة مخلدة
وتمنت العود الى الدنيا واكتساب المعالم
وان اكتسبت من البدن هيئات دنية واخلاقا
ذميمة عذبت بميلانها اليها وتعذر حصولها
لها مدة بحسب رسوخها ودوامها فيه حتى
تزول جعلنا الله من السعداء الابرار
وبعثنا في زمرة الاخيار والسلام على
من اتبع الهدى وحسبي عواقب الردى

الكتاب الثاني في الالهيات وفيه ابواب

الباب الاول في ذات الله تعالى وفيه فصول

الاول في العلم وفيه مباحث الاول

في ابطال الدور والتسلسل فلان صريح العقل جازم على تقدم وجود المؤثر على وجود اثره فلو اثر الشيء في مؤثره السابق عليه لزم تقدم وجوده على نفسه بمرتبتين وهو محال واما التسلسل فيدل على بطلانه وجهان الاول انه لو تسلسل الى غير نهاية فلنفرض جملتين احديهما من معلول معين لا الى نهاية والمعلول الذي قبله ويتسلسلا الى غير نهاية فان استوتا لزم تساوي الاولى بالنقص من الطرف المتناهي كون الناقص مثل الزائد وان لم تستو لزم انقطاعها والاولى تزيد عليها بمرتبة فيكون ايضا متناهيا الثاني مجموع الممكنات المتسلسلة محتاج الى كل واحد منها فيكون ممكنا محتاجا الى علة وتلك العلة ليس نفسه ولا الداخل فيه لانه لا يكون علة لنفسه ولا لعلله فلا يكون علة مستقلا للمجموع فهو امر خارج عنه والخارج عن كل الممكنات لا يكون ممكنا لا يقال المؤثر فيه هو الاحاد التي لا نهاية لها لانه ان اريد به الكل من حيث هو كل فهو نفس المجموع وان اريد ان المؤثر كل واحد لزم اجتماع مؤثرات مستقلة على اثر واحد وهو محال وكان المؤثر داخلا وقد ابطلناه الثاني في البرهان على وجود واجب الوجود ويدل عليه وجهان الاول انه لا شك في وجود

حادث

حادث وكل حادث ممكن والا لم يكن معدوما تارة وموجودا اخرى وكل ممكن فله سبب فذلك لا بد وان يكون واجبا او منتهيا اليه لاستحالة الدور والتسلسل الثاني لا شك في وجود موجود فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا كان له سبب واجب ابتداء او بواسطة واعترض بانه لو كان واجبا لزاد وجوده فلا يحتاج الى ذاته فيكون له سبب فلا تقدم او مباين فيلزم تقدم ذاته بوجوده على وجوده او امكانه فالتسليم ان ذاته من حيث هي توجب وجوده بلا اعتبار وجود او عدم الثالث في معرفة ذاته مذهب الحكماء ان الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة ذاته تعالى لانه غير متصور ولا قابل للتحديد لانتفاء التركيب فيه ولذلك لما سئل موسى عليه السلام اجاب بذكر خواصه فنسب الى الجنون فذكر صفات اخر وقال ان كنتم تعقلون والرسم لا يفيد الحقيقة وخالفهم المتكلمون ومنعوا الحصر والزموهم ان حقيقته تعالى هو الوجود المجرد عندهم وهو معلوم

الفصل الثاني في التنزيهات وفيه مباحث

الاول ان حقيقته لا تماثل غيره والا فالموجب لما به يمتاز عنه ان كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح وان كان غيره فان كان ذاتيا عاد الكلام ولزم التسلسل وان كان عرضيا كان الواجب محتاجا في هويته الى سبب منفصل وكان ممكنا لا يقال الصفة المميزة لذاته اقتضت الاختصاص به كالفصل والعلة لانها معلولة للذات فلا تقتضي بعض العلة كالجنس والمعلول ولو جاز ذلك لجاز ان تتنافى لوازم

الامثال قال قدماء المتكلمين ذاته تساوي سائر الذوات في كونه ذاتا اذ المعنى به ما يصح ان يعلم ويخبر وهو مشترك وايضا الوجوه الدالة على اشتراك الوجود تدل على اشتراك الذات ويخالفه بوجوب الوجود والقدرة التامة والعلم التام عند الاكثرين وبالحالة الخامسة عند ابي هاشم قلنا فلعل مفهوم الذات امر عارض لما صدق عليه واشتراك العوارض لا يستلزم اشتراك المعروضات الثاني في نفي الجسمية والجهة عنه الله تعالى ليس بجسم خلافا للمجسمة ولا في جهة خلافا للكرامية لنا انه تعالى لو كان في جهة وحيز فاما ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا ومحدثا هذا خلف او لا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزى وهو محال بالاتفاق وايضا فانه تعالى لو كان في حيز وجهة لكان مساويا للقدر لما سبق وكان محتاجا في تعينه الى مخصص ومرجح وهو محال واحتجوا بالمعقول والمنقول اما العقل فمن وجهين الاول ان بديهة العقل تشهد بان كل موجودين لا بد وان يكون احدهما ساريا في الاخر كالجوهر والعرض او مباينا عنه في الجهة كالسماء والارض والله سبحانه ليس محلا للعالم ولا حالا فيه فيكون مباينا عنه في الجهة الثاني ان الجسم يقتضي الحيز والجهة لكونه قائما بنفسه والله سبحانه يشاركه في ذلك فيشاركه في اقتضائهما واما النقل فبآيات تشعر بالجسمية والجهة والجواب عن الاول منع الحكم وشهادة البديهة لاختلاف العقلاء فيه وعن الثاني بان الجسم يقتضيها لحقيقته المخصوصة وعن الآيات

انما

انها لا تعارض القواطع العقلية التي لا تقبل التاويل فيفوض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف او يؤول كما ذكر في المطولات الثالث في نفي الاتحاد والحلول اما الاول فلانه لو اتحد بغيره فان بقيا موجودين فهما اثنان لا واحد والا لزم بعد الاعدام او وجد ثالث او عدم احدهما ونفي الاخر واما الثاني فلان المعقول منه قيام موجود بموجود على سبيل التبعية ولا يعقل في الواجب ويحكى القول بهما عن النصارى وجمع من المتصوفة فان ارادوا ما ذكرناه فبان فساده وان ارادوا غيره فلا بد من تصوره اولا ثم التصديق به اثباتا ونفيا الرابع في نفي قيام الحوادث به اعلم ان صفات الباري تعالى تنقسم الى اضافات لا وجود لها في الاعيان كتعلق العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة متبدلة والى امور حقيقية كنفس القدرة والعلم والارادة وهي قديمة لا تتغير ولا تتبدل خلافا للكرامية لنا وجوه الاول ان تغير صفاته يوجب انفعال ذاته وهو محال الثاني ان كل ما يصح اتصافه تعالى به هو صفة كمال وفاقا فلو خلا عنه كان ناقصا وهو محال الثالث لو صح اتصافه بحادث لصح اتصافه به ازلا اذ لو فرض انه صفة محدثة لكان ذلك القبول من لوازم ذاته اذ منتهاها الى قابلية لازمة دفعا للتسلسل فلا ينفك عنه وصحة الاتصاف موقوفة على صحة وجود الصفة لتوقف النسبة الى المنسوب اليه فيصح وجود الحادث ازلا وهو محال ثبت بهذا ان كل ما هو قابل للحوادث وينعكس بعكس النقيض الى ان كل ما هو متصف بالحوادث فهو لا يكون ازليا الرابع

المقتضي للصفة الحادثة ان كان ذاته او شيئا من لوازم
ذاته لزم ترجيح احد الحادثين بلا مرجح وان كان
وصفا آخر محدثا لزم التسلسل وان كان شيئا غير
ذلك كان الواجب مفتقرا في صفته الى منفصل
والكل محال وفيه نظر اذ لم لا يجوز ان يقال انه سبحانه لا
ينفعل عن غيره لكن لم لا يجوز ان يقتضي ذاته تعالى صفات
متعاقبة كل واحد منها مشروطة بانقراض الآخر
او مختصة بوقت وحال لتعلق الارادة بها وتخلف
ما زال يكون لكمال منتظر او امكان الاتصاف بها
لما توقف على امكانها لم يكن قبل امكانها احتجوا
بانه تعالى لم يكن فاعل العالم ثم صار فاعلا والاول
الصفات القديمة يصح بقاؤه تعالى بمطلق كونها
صفات ومعان لان العدم عدمي لا يصلح ان يكون
جزء من المقتضي والحوادث ذكرها في ذلك
يصح قيامها بذاته واجيب بان التغير
في الاضافة والتعلق لا في الصفة والمصحح لقيام تلك
الصفات حقائقها المخصوصة او لان العدم شرط
او الحدوث مانع الخامس في نفي الاعراض
المحسوسة عنه اجمع العقلاء على امتناع اتصافه بشيء
شيء من الالوان والطعوم والروائح ولا يلتذ
باللذات الحسية فانها تابعة للمزاج واما اللذة
العقلية فقد جوزها الحكماء وقالوا انه يلتذ في
نفسه كالاقرع ولا شك ان كماله اعظم الكمالات
فلا بد من ان يلتذ به

الفصل الثالث

في التوحيد احتج علماء الحكماء بان وجوب الوجود
يقتضي ذاته فلو شاركه غيره امتاز عنه بالتعيين
ويلزم التركيب والمتكلمون بانا لو فرضنا الهين
لا تستوي الممكنات بالنسبة اليهما فلا يوجد شيء

منها

بلا مرجح

منها لاستحالة الترجيح ولامتناع اجتماع مؤثرين على اثر
واحد وايضا فان اراد احدهما حركة جسم فان امكن
للاخر ارادة سكونه فلنفرض حصولها اما ان يحصل
مرادهما او لا يحصل مراد كل واحد وكلاهما محال
او يحصل مراد احدهما وحده فيلزم عجز الاخر وان لم
يمكن يكون المانع ارادة الاخر فيلزم عجزه والعاجز
لا يكون الها ويجوز التمسك فيه بالدلائل النقلية لعدم
توقفها عليه

الباب الثاني

في صفاته وفيه فصلان الاول في الصفات
التي يتوقف عليها افعاله وفيه مباحث الاول
في القدرة اتفق المسلمون على ان الله تعالى قادر لانه لو
كان موجبا بالذات فلم يتوقف تأثيره على شرط حادث
لزم قدم العالم وان توقف فاما ان يتوقف على
وجوده فيلزم اجتماع حوادث متسلسلة لا نهاية
لها وهو محال او على ارتفاعه فيلزم حوادث
متعاقبة لا اول لها وهو محال ايضا لان جملة ما حدث
الى زمان الطوفان اذا طبق بما مضى الى زماننا
فان لم يكن في الثاني ما يكون بازائه في الاول شيء تساوي
الزائد والناقص وان كان انقطع الاول والثاني ايضا
لانه يزيد عليه بقدر متناه فيكون متناهيا قيل
يختلف العالم لامتناع وجوده ازلا قلنا وجوده
فيما لا يزال الموجب لم يكن ممتنعا سلمناه لكن
كان من الممكن ان يتقدم وجوده قبل الحدثان
غير موجود شيء فلا يوصف بالزيادة والنقصان
وينقض بالزمان فيلزم الا يجوز ان يكون موجد
العالم وسطا مختارا قلنا لان كل ما سوى الواجب

لا م

ممكن وكل ممكن مفتقر الى مؤثر وكل مفتقر محدث ان اثر
المؤثر فيه بالايجاد الجوزان يكون حالة البقاء
لاستحالة ايجاد الموجود فبقي ان يكون حال الحدوث
او حال العدم وعلى التقديرين يلزم حدوث الاثر
احتج المخالف بوجوه الاول ان المؤثر ان استجمع
الشرائط وجب الاثر والا لكان فعله تارة وتركه
اخرى ترجيحا بلا مرجح وان لم يستجمع امتنع واجيب
بان القادر يرجح احد مقدوريه على الاخر كما ان
الجائع يختار احد الرغيفين المتماثلين من كل الوجوه
والهارب يسلك احد السبيلين بلا مرجح وليس ذلك
لحدوث الحادث بلا سبب اصلا فان البديهة
شاهدة بالفرق بينهما وبان المؤثر استجمع شرائط
المكنة ووجود الفعل موقوف على تعلق الارادة
به الثاني ان اقتدار القادر بنفسه موقوف
على تعين المقدور وهو بنفسه الموقوف على ثبوته فيلزم
الدور ونوقض بالايجاب ثم اجيب بان التعين في
علم القادر لا في الخارج الثالث المقدور لا يخلو
عن وجود او عدم والحاصل واجب والمقابل له ممتنع
فانتفت المكنة واجيب بان المكنة حاصلة من
الايجاد في الاستقبال او حاصل في الحال بالنظر
الى ذاته مع عدم الالتفات الى ما هو عليه الرابع
الترك نفي محض وعدم مستمر فلا يكون مقدورا وفعلا واجيب
بان العالم هو الذي يصح منه ان يفعل وان لا يفعل
لا ان يفعل الترك فرع انه تعالى قادر على
كل الممكنات اذ الموجب للقدرة ذاته ونسبته الى
الكل على سواء والمصحح للمقدورية هو الامكان
المشترك

المشترك من الجميع وقال الفلاسفة انه واحد والواحد
لا يصدر عنه الا الواحد وقد سبق القول عليه وقال
المنجمون مدبر هذا العالم هو الافلاك والكواكب لما
شاهدوا من ان تغيرات الاحوال مرتبطة بتغير احوال
الكواكب والجواب ان الدوران لا يقطع بالعلية
لتخلفها في المتضايفين وجزء العلة وشرطها ولازمها و
قالت الثنوية انه لا يقدر على الشر والا لكان شريرا
والتزم وقال النظام انه لا يقدر على القبيح لانه
يدل على الجهل او الحاجة وجوابه انه لا قبيح
بالنسبة اليه وان سلم فالمانع حاصل لا ان القدرة
زايلة وقال البلخي انه تعالى لا يقدر على مثل فعل
العبد لانه اما طاعة او سفه او عبث واجيب عنه
بان هذه الامور اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة الى
العبد وقال ابو علي وابنه انه لا يقدر على
عين مقدور العبد والا لو اراده وكرهه العبد
لزم وقوعه ولا وقوعه للداعي والصارف واجيب
بان الوقوع لعدم الارادة لم يتعلق به ارادة الداعي
الثاني الله تعالى عالم ويدل عليه وجوه الاول
انه مختار فيمتنع صدوره الا مع الشعور الثاني ان
من تامل احوال المخلوقات وتفكر في تشريح الاعضاء
ومنافعها وفي الافلاك والكواكب وحركاتها علم
بالضرورة حكمة مبدعها وما يرى من عجائب افعال
الحيوانات تم اعطاء الله تعالى اياها والهامه لها
الثالث انه تعالى هوية مجردة حاضرة لذاته فيكون
عالما به اذ العلم حضور الماهية المجردة فهي مبدأ جميع
الموجودات والعالم بالمبدأ عالم بذويه لان من علم ذاته

علم كونه مبدأ الغير وذلك يستلزم العلم به فيكون عالما بالجميع
الرابع انه تعالى مجرد وكل مجرد يجب ان يعقل ذاته وسائر
المجردات لانه يصح ان يعقل وكل ما يصح ان يعقل يمكن
ان يعقل مع غيره فيكون صحة مقارنته له اذ التعقل
يستدعي حضور ماهيته في العاقل وصحة المقارنة
لا يشترط فيها كونها في العقل لان مقارنتها للعقل والشي
الاخر شرط نفسه يصح اقتران ماهيته موجودة في
الخارج بالماهيات المعقولة ولا معنى للعقل الا
ذلك وكل من يعقل غيره امكنه ان يعقل كونه عاقلا
له وذلك يستلزم كونه عاقلا لذاته وكل ما يصح للمجرد وجب
حصوله اذ القوة من لواحق المادة لا سيما في حق الله
تعالى فانه واجب الوجود من جميع جهاته والوجهان
الاخيران مختصان بالحكماء وفيهما نظر لضعف
المخالف بوجوه الاول انه لو عقل شيئا عقل ذاته
لانه يعقل انه عقله وهو محال لاستحالة حصول
النسبة بين الشيء ونفسه وحصول الشيء في نفسه
ونوقض بشعور الانسان بنفسه ثم اجيب عنه بان
علمه بنفسه قائمة به متعلقة بذاته تعلقا خاصا
الثاني ان علمه لا يكون ذاته لما سنذكر فهو صفة
قائمة بذاته لازمة له فيكون ذاته قابلا وفاعلا
وسيجي الجواب عنه الثالث لو كان العلم صفة كمال
لكان الموصوف تعالى ناقصا لذاته مستكملا بالغير
وان لم يكن لزم تنزيهه عنه اجماعا واجيب بان
كمالها لكونها صفة ذاته لا كمال ذاته من حيث انه
متصف به فرعان الاول انه تعالى
عالم بكل المعلومات كما هي لان الموجب لعالميته ذاته

ونسبة

ونسبة ذاته الى الكل على سواء فلما وجب كونه عالما
بالبعض وجب كونه عالما بالباقي وحصل العلم
بالجزئيات على وجه كلي اذ لو علمها جزئيا بعد تغير
المعلوم لزم الجهل او التغير في صفاته فلما تغير
الاضافة والتعلق دون العلم وتسلسل العلم لا
تنافي لانه ليس بمتميز والمعلوم متميز ولانه يستلزم
علوما لا نهاية لها فلما المعلوم كل واحد منها
والعلم القائم بذاته صفة واحدة واللانهاية في
التعلق والمتعلق الثاني انه تعالى عالم بعلم
معنى لذاته خلافا لجمهور المعتزلة وعن بعضهم
خلافا للمشايخ وكذا قدرته لنا ان البديهة
تفرق بين قولنا ذاته وبين قولنا ذاته عالم قادر
وايضا العلم اما اضافة مخصوصة وهي التي سماها
المتكلمون عالمية او صفة يقتضي تلك الاضافة
وهي مذهب اكثر اصحابنا او صور المعلومات القائمة
بانفسها وهي مثل الافلاطونية او بذاته تعالى كما هو
مذهب جمهور الحكماء واياما كان فهو غير ذاته وفساد
الاتحاد سنذكره احتجوا بوجوه الاول لو
قام بذاته صفة لكان ذاته مقتضيا لها فيكون قابلا وفاعلا
معا وهو محال كما سنذكر جوابه الثاني لو قام بذاته
صفة وكانت قديمة لزم كثرة القدماء والقول به كفر
بالاجماع الا ترى انه كفر النصارى بتثليثهم وهو
اثباتهم الاقانيم الثلثة التي هي الوجود والعلم
والحيوة فما ظنك بمن اثبت ثمانية او تسعة ولزم التركيب
في ذاته لاشتراك الصفة في قدمه وتميزها عنه بخصوص
وان كانت حادثة لزم قيام الحوادث بذاته واجيب
بان القول بالذوات القديمة كفر دون القول بالصفات القديمة

والصادي وان سموا ما اثبتوه صفات الا انهم لم يكونوا
يكونوا بها ذوات في الحقيقة لانهم قالوا باستقلال اصول الكلمة
اعني العلم الى بدن عيسى عليه السلم والمستقل بالاستقلال
هو الذات والعلم عدمي والاقنوم المركب من الاشتراك
فيه المالك عالمية الله تعالى وقادريته وانجبا
والاقنوم ان يعلم ولا قدرة ولحسب ان العالمية واجبة
بالعلم الواجب لاقتضاء الذات له لا بد انها لامتنع
التعليل وكذا القادرية الرابع لو زاد علمه
وقدرته احتاج في ان يعلم ويقدر الى الغير وهو
محال اجيب بان ذاته اقتضت صفتين موجبتين
للمتعلقات العلمية والاتحادية فان اريد بنحو
الحاجة هذا المعنى فلا نسلم استحالته وان اريد غيره
فلينتبه المالك في الحيوة اتفق الجمهور على انه
تعالى حي لكنهم اختلفوا في المعنى فذهب الحكماء
وابو الحسين الى ان حيوته عبارة عن صحة اتصافه
بالعلم وذهب الباقون الى انها عبارة عن صفة
تقتضي هذه الصحة وبه اعلمها انها لو لم تكن لذلك
لكان اختصاصه تعالى بهذه الصفة ترجيحا بلا مرجح
وسعى باتصافه بتلك الصفة ويدفع بان ذاته
المخصوص كاف في التخصيص والاقتضاء الرابع
في الارادة فوافق الجمهور على انه تعالى مريد وتنازعوا
في معنى ارادته فقال الحكماء هي علمه بانه كيف
ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه
الاكمل ويسمونه عناية وفسرها ابو الحسين
بعلمه بما في الفعل من المصلحة الداعية الى الايجاد
والنجار بكونه غير مغلوب ولا مكره والكعبي بعلمه
في افعال نفسه وامره لافعال غيره وقال اصحابنا

وابو علي

وابو علي وابو هاشم والقاضي عبد الجبار انه صفة
مغايرة للعلم والقدرة مرجحة لبعض مقدوراته
على بعض لنا ان تخصيص بعض المقدورات
بالتحصيل وبعضها بالتقديم والتاخير لا بد له من مخصص
وهو ليس نفس العلم فانه تابع للمعلوم ولا القدرة
فان نسبتها الى الجميع على وتيرة واحدة ولا تخصص
ولان شانها التاثير والايجاد والموجد من حيث
هو موجد غير المرجح من حيث هو مرجح لتوقف
الايجاد على الترجيح لا يقال امكان وجود
كل حادث مخصوص بوقت معين او وجوده مشروط
باتصال فلكي او علمه تعالى بحدوثه في ذلك
الوقت او علمه بما في حدوثه فيه من المصلحة مرجحة
لان خلاف المعلوم والاصلح محال انما نقول
الممتنع انما صار ممتنعا والكلام في تلك الاتصالات
والحركات والاوضاع ايضا فان الافلاك لبساطتها كما
امكن ان تتحرك على هذا الوجه امكن ان تتحرك على خلافه وان
تتحرك بحسب نصف المنطقة مدارا وان يكون للكواكب حركات
غير ما هو فيه والعلم بان الشيء سيوجد انما يتعلق به لو
كان بحيث سيوجد في الحقيقة سابقة على العلم فلا يكون منه
واما رعاية الاصلح فغير واجبة على ما سيذكر احتج
المخالف بان الارادة لو تعلقت بارادته لغرض لكان
الباري تعالى ناقصا لذاته مستكملا بالغرض وهو محال واجيب
بان تعلقها بالمراد لذاتها لا لغيرها فرع ارادته غير
محدثة وقالت المعتزلة ارادته قائمة بذاتها حادثة
لا في محل وقالت الكرامية هي صفة حادثة في ذاته لنا

وجهان الاول ان وجود كل محدث موقوف على
تعلق الارادة به فلو كانت ارادته محدثة احتاجت الى
ارادة اخرى ولزم التسلسل الثاني قيام الصفة بنفسها
غير معقول ومع ذلك كان اختصاص ذاته بها بلا مختص
لان نسبتها الى جميع الذوات على سواء وكونها لا في
محل مفهوم سلبي لا يصلح ان يكون مخصصا وقيام الصفة
الحادثة بذاته ممنوع لما سبق الفصل
الثاني في سائر الصفات وفيه مباحث الاول
في السمع والبصر دلت الحجج السمعية على انه تعالى سميع
بصير وليس في العقل ما يصرفها عن ظواهرها فيجب
الاقرار بها ولانه تعالى عالم بالمسموعات والمبصرات
حال حدوثها وهو المعنى بكونه سميعا بصيرا واستدل
بان الحي ان لم يتصف بهما كان ناقصا وهو ضعيف
لانه موقوف على ان كل حي يصح اتصافه بهما وان
عدم اتصاف الحي بهما نقص وللمخالف ان يمنعهما
والخصم تمسك بوجهين الاول ان سمعه وبصره ان كانا
قديمين لزم قدم المسموع والمبصر وهو باطل عندكم
وان كان محدثا كان الله محل الحوادث وهو محال واجيب
عنهما بانهما صفتان مستعدتان للادراك وتعلقهما
بالمسموع والمبصر عند وجودهما والثاني السمع
والبصر اثر الحاسة او ادراك مشروط به وهما على
الله تعالى محال واجيب بمنع الصغرى الثاني
في الكلام تواتر اجماع الانبياء عليهم السلام واتفاقهم على انه
سبحانه متكلم وثبوت نبوتهم غير موقوف على كلامه
فيجب الاقرار به وكلامه ليس بحرف ولا صوت يقومان

بذاته

بذاته خلافا للحنابلة والكرامية او بغيره خلافا للمعتزلة
بل هو المعنى القائم بالنفس المعبر عنه بالعبارات
المختلفة المغاير للعلم لانها قد يخالف في الارادة
فانه تعالى امر ابا لهب بالايمان مع علمه بانه لا يؤمن
وامتناع ارادته لما خالف علمه والاطناب في ذلك قليل
الجدوى فان كنه ذاته وصفاته محجوب عن نظر العقول
فرع خبر الله تعالى صدق لان الكذب نقص
والنقص على الله تعالى محال الثالث في البقاء
ذهب الشيخ الى انه تعالى باق ببقاء قام به ونفاه
القاضي وامام الحرمين والامام واحتجوا بان
البقاء لو كان موجودا لكان باقيا ببقاء ولزم التسلسل
وبان كونه باقيا لو كان لبقاء قائم لكان في الوجود
لذاته واجبا بالغير هذا خلف احتج الشيخ بان
الشيء حال حدوثه لا يكون باقيا ثم يصير باقيا والتبدل
والتغير ليس في ذاته ولا في غيره ونوقض بالحدوث
واعلم ان المعقول من بقاء البارى تعالى امتناع
عدمه وبقاء الحوادث مقارنة وجوده لزمانين
فصاعدا وقد عرفت ان الامتناع ومقارنة الزمان
من المعاني العقلية التي لا وجود لها في الخارج
الرابع في صفات اجراها السمع وهي
الاستواء واليد والعين والوجه فالظواهر الواردة
بها اولها الباقون وقالوا المراد بالاستواء
الاستيلاء وباليد القدرة وبالوجه الوجود
وبالعين البصر والاولى اتباع السلف في
الايمان بها والرد الى الله تعالى الخامس

في التكوين قالت الحنفية التكوين صفة قديمة تعالى القدرة فان متعلق القدرة قد لا يوجد اصلا اخلاقا ومتعلق التكوين والقدرة تتعلق بامكان الشيء والتكوين بوجوده فلما الامكان بالذات فلا تكون بالقدرة والتكوين هو التعلق الحالي ولولاه لما ترتب عليه الوجود كما قال تعالى انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ۵
السادس في انه سبحانه يصح ان يرى في الآخرة يعني انه ينكشف لعباده المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئي خلافا للمعتزلة من غير ارتسام واتصال شعاع به وحصول مواجهة خلافا للمشبهة والكرامية اما الاول فدل عليه وجوه سمعية الاول ان موسى صلى الله عليه وسلم سال الرؤية فلو استحال لكان سؤاله جهلا او عبثا الثاني انه تعالى علقها بالاستقرار الجبل وهو من حيث هو ممكن فكذا المعلق الثالث قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة الرابع قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما الثاني فلتنزهه عن الجهة والمكان واستدل بان الجسم مرئي لانا نرى الطويل والعريض والطول ليس بعرض اذ لو كان عرضا لكان قائما اما بجزء واحد فيكون اكبر مقدارا فينقسم او باكثر فيقوم الواحد بالمتعدد وهو محال والعرض ايضا مرئي فالمصحح مشترك وهو الحدوث او الوجود والاول عدمي فتعين الثاني واعترض عليه بان التالي عرض والصحة عدمية فلا تحتاج الى سبب وان سلم فلا نسلم وجوب كونه مشتركا ووجوديا فان المختلف قد يشتركان في اثر واحد والصحة لما كانت

عدمية

عدمية جاز ان يكون لعدمي وان سلم فلم لا يجوز ان يمتنع رؤيته لفوات شرط او وجود مانع احتجت المعتزلة بوجوه الاول قوله تعالى لا تدركه الابصار واجيب بان الادراك هو الاحاطة ولا يلزم من نفي الاحاطة نفيها مطلقا وبان معنى الآية لا تدركه جميع الابصار وذلك لا ينافي ادراك البعض الثاني قوله تعالى لن تراني وكلمة لن للتابيد واجيب بالمنع الثالث قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا الآية نفى الرؤية وقت الكلام فنفى في غيره لعدم القائل بالفصل واجيب بان الوحي كلام مسموع عنده سواء كان المتكلم به محجوبا عن السامع او لم يكن الرابع انه سبحانه استعظم طلب رؤيته ورتب الوعيد والذم عليه فقال فقد سالوا موسى عليه السلام اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة فاخذتهم الصاعقة بظلمهم وقال الذين لا يرجون لقاءنا الآية واجيب بان الاستعظام لاجل انهم طلبوا ذلك تعنتا وعنادا الخامس ان الابصار شاهد بخيت اذا كانت الحاسة سليمة والشيء جائز الرؤية مقابلا للرائي كالجسم المحاذي له او في حكمه كالاعراض القائمة والصورة المحسوسة في المراة ولم يكن في غاية القرب والبعد واللطافة والصغر ولم يكن بينهما حجاب والاجاز ان يكون بحضرتنا جبال لا نراها والستة الاخيرة لا يمكن اعتبارها في رؤية الله تعالى وسلامة الحاسة حاصلة الان فلو صحت رؤيته وجب ان نراه الآن واللازم باطل فالملزوم مثله واجيب بان الغائب ليس كالشاهد فلعل رؤيته تتوقف على شرط لم يحصل الان او لم يكن واجبة الحصول عند حصول هذه الشرائط السادس انه تعالى لا يقبل المقابلة والانطباع

وكل منهم مقابل ومنطبع في الرأي واحسب منع الكرى
ودعوى الفرق منها باطل لاختلاف العقلاء فيه والنقض
بانصار الله تعالى ايانا

الباب الثالث

في افعاله تعالى وفيه مسائل الاولى
قال الشيخ ان افعال العباد كلها واقعة بقدرة الله تعالى
مخلوقة له وقال القاضي كونها طاعة ومعصية بقدرة العبد
وقال امام الحرمين وابو الحسين والحكما انها واقعة بقدرة
الله تعالى في العبد وقال الاستاذ الموثر في الفعل مجموع
قدرة الله تعالى وقدرة العبد وقال جمهور المعتزلة
العبد يوجد فعله باختياره ومنع بوجوه الاول التركي
ان امتنع عليه حال الفعل كان مجبرا لا مختارا وان لم يمتنع
احتاج فعله الى مرجح موجب لا يكون من العبد دفعا
للتسلسل ويلزم الجبر الثاني انه لو وجد فعله باختياره
كان عالما بتفاصيله ضرورة ان السكنات المتخللة للحركة
البطيئة او غير اختيارها الثالث لو اختار العبد
وناقض مراده مراد الله تعالى لزم جمعهما او رفعهما او
الترجيح بلا مرجح فان قدرته وان كان اعم لكنهما بالنسبة
الى هذا المقدور على سواء احتجوا بالمعقول والمنقول
اما الاول فهو ان العبد لو لم يكن مختارا لقبح تكليفه ووجب
بانه مشترك اذ المامور به عند استوا الدواعي ومرجوح
داعيته ممتنع وعند رجحانه واجب وايضا ان كان
معلوم الوقوع وجب وقوعه وان كان معلوم اللاوقوع
امتنع ومع هذا فانه تعالى لا يسال عما يفعل واما
الثاني فهو الايات التي اضافت الافعال الى العباد
وعلقتها بمشيتهم كقوله تعالى فويل للذين يكتبون
الكتاب بايديهم ان يتبعون الا الظن حتى يغيروا ما
بانفسهم

بانفسهم بل سولت لكم انفسكم فطوعت له نفسه من يعمل
سوءا يجز به كل امرئ بما كسب رهين من شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر اعملوا ما شئتم لمن شاء
ذكره لمن شاء ان يتقدم او يتاخر وعورض بنحو
قوله تعالى خلق كل شيء خلقكم وما تعملون من يشاء
الله يضلله ومن يشا يجعله على صراط مستقيم
الثاني الايات المشتملة على الوعد والوعيد بها
والمدح والذم عليها وهي اكثر من ان يحصى ووجب
بان السعادة والشقاوة جبلة كتبت له قبله
والافعال امارات وترتب الثواب والعقاب عليها
من حيث انها معرفات لا موجبات الثالث
اعتراف الانبياء عليهم السلام بذنوبهم كقوله تعالى
حكاية عن آدم ربنا ظلمنا انفسنا وعن يونس
اني كنت من الظالمين وعن موسى رب اني ظلمت نفسي
وعورض بقوله تعالى حكاية عن موسى ان هي
الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء ويطابقه
الرابع الايات الدالة على ان افعاله تعالى لا
تتصف بصفات افعال العبد من الظلم والاختلاف
والتفاوت كقوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة
وما ربك بظلام للعبيد وما ظلمناهم ولو كان من
عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ما
ترى في خلق الرحمن من تفاوت واحسب ان كونه
ظلما اعتبارا وتعرض بعض الافعال بالنسبة الينا
لصدوره منا كسبا واستحقاقا وذلك لا يمنع صدور
اصل الفعل عن الباري تعالى مجردا عن هذا الاعتبار
واما في الاختلاف والتفاوت فعن القران وخلق

السموات اذ الكلام فيها واعلم ان اصحابنا لم يجدوا
تعريفه بما يميز ما نحاوله وبين ما حسبه من الجماد
وزادهم وتمام البرهان على اسناد الفعل الى اختيار
العبد مطلقا فجمعوا بينهما وقالوا الافعال واقعة
بقدرة الله تعالى وكسب العبد على معنى ان العبد
اذا صمم العزم فالله تعالى خلق الفعل فيه وهو
ايضا مشكل ولصعوبة هذا المقام انكر السلف
على المناظرين فيه السادسة انه تعالى
مريد للكائنات من الخير والشر والايمان والكفر
لانه موجد الكل ومبدعه ولانه عالم بموت على
كفره وعدم ايمانه فامتنع وجوده والا لامكن انقلاب
علمه جهلا فلا يتعلق الارادة به واحتجت
المعتزلة بوجوه الاول ان الكفر غير مامور به
فلا يكون مرادا اذ الارادة مدلول الامر او ملزومه
الثاني لو كان الكفر مرادا لوجب الرضا به والرضا
بالكفر كفر الثالث انه لو كان مرادا لكان الكافر
بكفره مطيعا لان الطاعة تحصيل مراد المطاع
الرابع قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر والرضا
هو الارادة والجواب ان الامر قد ينفك عن
الارادة كامر المختبر والرضا انما يجب بالقضا
دون المقضي به والطاعة موافقة الامر وهو غير
الارادة والرضا من الله تعالى ارادة الثواب او ترك
الاعتراض وقالت الحكماء الموجود اما خير محض
كالملائكة والافلاك او الخير فيه غالب والمقضي
بالذات خير والشر واقع بالتبع فان ترك الخير الكثير
لاجل الشر القليل شر كثير الثالث
في التحسين والتقبيح لا قبح بالنسبة الى الله تعالى فانه مالك
الملوك

الملوك على الاطلاق يفعل ما يشاء ولا علة لصنعه
ولا غاية لفعله واما بالنسبة الينا فالقبيح ما نهي
عنه شرعا والحسن ما ليس كذلك وقالت المعتزلة القبيح
قبيح في نفسه وقبحه يكون لذاته او لصفة قائمة به
فيقبح من الله تعالى كما يقبح منا وكذا الحسن ثم
ان منهما ما يستقل العقل بدركه ضرورة كانقاذ
الغرقى والهلكى وقبح الظلم او نظرا كقبح
الصدق الضار وحسن الكذب النافع ولذلك حكم بهما
المتدين وغيره كالبراهمة ومنها ما ليس كذلك كحسن
صوم آخر رمضان وقبح صوم اول شوال قلنا
المراد بالحسن والقبح ان كان بما يكون صفة كمال
او نقص او يكون ملائما للطبع او منافرا فلا خلاف
في كونهما عقليين وان كان بما يتعلق به في الآجل ثواب
او عقاب فالعقل لا مجال له فيه كيف وقد بان ان
العبد غير مختار في فعله ولا مستبد بتحصيله
الرابعة في انه تعالى لا يجب عليه
شيء اذ لا حاكم عليه ولانه لو وجب عليه شيء
فان لم يستوجب الذم بتركه لم يتحقق الوجوب
وان استوجب كان ناقصا لذاته مستكملا
بفعله وهو محال والمعتزلة اوجبوا امورا
منها اللطف وهو ان يفعل ما يقرب العبد
الى الطاعة فيحصل هذا التقريب لكنه ان
فعل اسنادا يكون الوسط عبثا ومنها
الثواب على الطاعات فيشكل لكل الطاعات

لا يكافى النعم الا انه تكلف بعضهم مكافاة ومنها
العقاب على الكافر مع التوبة بل هو حقه فله عفوه
ومنها ان يفعل الاصلح لعباده في الدنيا فيفعل
الاصلح للكافر الفقر ان الخلق ومنها ان لا
يفعل القبيح عقلا لعلمه بقبحه واستغنائه
عنه قياسا على الشاهد وقد عرفت فساد
ذلك الخامسة ان افعاله تعالى
لا تعلل بالاغراض لوجوه الاول لو فعل لغرض
لكان ناقصا لذاته مستكملا بغيره وهو محال
لا يقال غرضه تحصيل مصلحة العبد لان تحصيل
مصلحة العبد وعدم تحصيلها ان استويا بالنسبة
اليه لا يصلح ان يكون غرضا والا لزم الاستكمال
الثاني ان تحصيل الاغراض ابتداء مقدور لله تعالى
فجعلها غايات عبث وهو نافي الغرض الثالث
الغرض من اختصاص الحادث المعين بوقته
المعين ان وجد قبله لزم ان يكون الحادث قديما
وان لم يكن الغرض غرض هذا الحادث وان حدث
بعده عاد الكلام في اختصاصه ولزم التسلسل
او التوقف عن الغرض واتفقت المعتزلة
على ان افعاله واحكامه معللة برعاية
مصالح العباد لان فعل لا لغرض فهو عبث
وهو على الحكيم محال والجواب ان العبث ان
كان هو الخالي عن الغرض فهو عين النزاع
وان كان غيره فلا بد من تصويره اولا وتقريره

ثانيا

ثانيا السادسة قالت المعتزلة
الغرض من التكليف التعويض لاستحقاق
التعظيم فان التفضل به قبيح قلنا مبناه
على الحسن والقبح في افعاله او مع ذلك فالتفضل
انما يقبح ممن يتصور له النفع والضر ولهذا
انكروا التكليف بان العبد مجبر لما مر
فيقبح تكليفه وان عرى عن الغرض كان عبثا
فيقبح وان كان لغرض فذلك الغرض لا يكون
له لتعاليه عنه ولا لغيره فانه تعالى قادر
على تحصيله ابتداء فيصح التكليف واجيب
بان حاصل التكليف ايذان من الحق الى
الخلق بنزول الثواب وحلول العقاب على
اهل الجنة والنار وفرقان بين السعداء والاشقياء
وحكمه لا يطلب لميته ولا يسال علته
يعترض ولا يعترض ويسأل ولا يسأل عنه
كما قال تعالى لا يسأل عما يفعل وهم
يسألون

الكتاب الثالث
في النبوات وما يتعلق بها

وفيه ثلثة ابواب

الباب الاول في النبوة وفيه مباحث

الاول في احتياج الانسان الى النبي عليه السلام لكن الانسان بحيث يستقل بامر نفسه وكان امر معاشه لا يتم الا بمشاركة اخر من بني جنسه ومعاوضة ومعارضة تجريان بينهما فيما يعن لهما مما يتوقف عليه صلاح الشخص او النوع احتاج الى عدل لحفظه شرع يفرضه شارع يختص بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة يدعو الى طاعته ويحث على اجابته ويصدق في مقاله يوعد المسيء بالعقاب ويعد المطيع بالثواب وهو النبي الثاني في امكان المعجزات المعجز امر خارق للعادة من ترك او فعل مثل ان يمسك عن القوت مدة غير معتادة لانجذاب النفس الى عالم القدس واستتباعه القوى البدنية فوقفت افعالها فلم يتحلل منه ما يتحلل من غيره فاستغنى عن البدل كما ان المريض لما اشتغل قواه الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة بتحليل المواد الرديئة لم يطلب الغذاء مدة لو انقطع مثله عنه في غير هذه الحالة هلك

واليه

والية الاشارة في قوله عليه السلام الست كاحدكم ابيت عند ربي يطعمني ويسقيني وان يخبر عن الغيب بان وقع له في اليقظة ما يقع له في النوم فيتصل نفسه لقوتها ونقائها عن الشواغل بالملائكة العظام فينتقش بما فيها من الصور الجزئية الواقعة في عالمنا فانها اسباب وعلل لوجوداتها مدركة لذواتها ولما يتوقف عليها فيستقل منها الى القوة المتخيلة ومنها الى الحس المشترك فيرى كان ذلك المحسوس وهو الوحي وربما يعلو ويشتد الاتصال فيسمع كلاما منظوما من مخاطب مشاهد يخاطبه ويشبه ان يكون نزول الكتب بهذا الوجه او يفعل ما لا يقدر على امثاله مثل ان ينبع الماء من جريانه والنجوم عن خلال اصابعه وبنانه وذلك بان يسلطه الله على مادة الكائنات يتصرف بنفسه فيها كما يتصرف في اجزاء بدنه فانها بالنسبة اليها كالبدن الخاص وتشاركه في طبيعته فيفعل فيه ما شاء هذا على راي الحكماء واما على رأينا فالله سبحانه وتعالى قادر مختار يخص من يشاء من عباده بالوحي والمعجز وارسال الملك اليه وانزال الكتب عليه الثالث في نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم والذي يدل عليها انه عليه السلام ادعى النبوة بالاجماع واظهر المعجز لانه اتى بالقرآن وتحدى ولم يعارض

واخبر عن المغيبات كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم
سيغلبون وقوله تعالى لرادك الى معاد وقوله
ستدعون الى قوم الايه وقوله وعد الله الذين
امنوا منكم الايه وقوله عليه السلم الخلافة بعدى
ثلثون سنة وقوله اقتدوا باللذين من بعدى واخباره
بهلاك الفئة الباغية وقتل يوم صفين وللعباس
حين عجز نفسه عن الفدا اين المال الذى وضعت
بمكة عند ام الفضل وليس معكما احد وقلت ان
اصبت فلعبد الله كذى وللفضل كذى واخباره
عن موت النجاشى وما حدث من الفتن العلامات
كابنيه بغداد وبناء بصرا وما كان من اقاصيص
الاولين وبلوغه هذا المبلغ العظيم فى الحكم
النظرية والعملية بغتة بلا تعلم وممارسة
ونقل عنه معجزات اخر كانشقاق القمر وتسليم
الحجر ونبوع الماء من اصابعه وحنين
الجذع وتسبيح الحصى في كفه وشهادة الشاة
المسمومة الى غير ذلك مما ذكر فى دلائل
النبوة فان لم يتواتر كل واحد منها فالمشترك
منها متواتر فيكون نبيا لان الرجل اذا قام
فى المحفل العظيم وقال انى رسول هذا الملك
اليكم وطالبوه بالحجة فقال ايها الملك ان
كنت صادقا فى دعواى فخالف عادتك وقم
من مقامك ففعل علم بالضرورة صدقه وايضا
مجموع سيرته وصفاته المتواترة كملازمة الصدق
والاعراض عن الدنيا ومحاسن الاخلاق والشجاعة فى الغاية
والفصاحة

والفصاحة التى افحمت مصاقع الخطباء من العرب العرباء
والاصرار على الدعوى مع ما يرى من المتاعب و
المشاق والترفع على الاغنياء والتواضع مع الفقراء
لا يكون الا للانبياء وقالت البراهمة كل ما حسنه
العقل مقبول وما قبحه فمردود وما توقف فيه
مستحسن عند الحاجة مستقبح عند الاستغناء عنه
وادرك العقل منه وجه عن النبى فليس للبعثة
الرسل فوائد لا تحصى منها ان يقرر الحجة ويحط
الشبهة ويرشد الى ما توقف العقل فيه كبعث
الاموات واحوال الجنة والنار ومنها ان يبين
حسن ما يتوقف العقل فيه ويفصل ما حسنه اجمالا ومنها
ان يعين وظائف الطاعات والعبادات المذكورة
للمعبود المذكور لاستحفاظ الذكر وغيرها ومنها
ان يشرع قواعد العدل المقيم لنوع النوع ويعلم الصناعات
الضرورية والنافعة المكملة لامر المعاش ومنها
ان يعلم منافع الادوية وخصائص الكواكب واحوالها التى
لا يحصل العلم بها الا بتجربة مضطاولة لا تفى بها الاعمار
وايضا فالعقول متفاوتة والكامل نادر فلا بد من
معلم يعلمهم ويرشدهم على وجه يناسب عقولهم قالت
اليهود لا يجوز ان يكون فى شرع موسى انه
سينسخ او لا يكون فان كان لزم ان يتواتر ويشتهر
كاصل دينه وان لم يكن فان كان فيه ما يدل على دوامه
امتنع نسخه وان لم يكن لم يتكرر شرعه فلم يثبت عمر

حرة فلما كان فيه ما يشعر بنسخه ولم يتواتر اذ
لم يتوفر الدواعي الى نقله بوفورها الى نقل اصله اذ
كان فيه ما يدل على الدوام ظاهرا لا قطعا فلا يمنع
النسخ المسـئلة السابع في عصمة الانبيا الجمهور
على عصمتهم عن الكفر والمعاصي بعد الوحي والفضلية
من الخوارج جوزوا المعاصي عليهم واعتقدوا ان
كل معصية كفر واخرون جوزوا الكفر تقية لا جهرة
لان القاء النفس في التهلكة حرام ومنع بانه لو جاز
ذلك اولى الاوقات به وقت اظهار الدعوة ليؤدي
الى خفاء الدين بالكلية والحشوية جوزوا الاقدام
على الكبائر وقوم منعوا عن تعمدها وجوزوا تعمد الصغائر
واصحابنا منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا الصغائر سهوا
لنا انه لو صدر عنهم كفر او فسق لوجب اتباعهم فيه
لقوله تعالى اتبعوه ولكانوا معذبين باشد العذاب
كما اوعد نساؤه بضاعف لها العذاب وزاد في
حدود الاحرار ولكانوا من حزب الشيطان لانهم
يفعلون ما اراده ولم تقبل شهادتهم واستوجبوا
الذم والايذاء وقد قال تعالى والذين يؤذون الله
ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة ولعزلوا عن
النبوة لان المذنب ظالم والظالم لا ينال عهد النبوة
لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين لا يقال
العهد عهد الامامة لانه وان سلم فعهد النبوة
بذلك اولى واما قوله تعالى عفا الله عنك وقوله
ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ونحوه فمحمول على ترك
الاولى واما واقعة آدم فانها كانت قبل نبوته
اذ

اذ لم يكن له حينئذ امة ولقوله ثم اجتباه ربه واما قول
ابرهيم هذا ربي فعلى سبيل الفرض وقوله بل فعله كبيرهم على
سبيل الاستهزا واسناد الفعل الى المسبب ليعلم
القوم ان الصنم الاكبر حمله على ذلك ونظره في النجوم
كان للاستدلال والتعرف عن صنعه تعالى وقوله
اني سقيم اخبار عن سقم حالي او متوقع استقبالي
لا كذب واما اخفا يوسف حرمه فلا شعاره
بالقتل واما همه فميل الى الجسارى وجعله
السقاية في رحل اخيه كان بمواطاته وما صدر
من اخوته فلم يكن حال نبوتهم ان سلم انهم انبيا واما
قصة داود فلم يثبت على ما ذكروه والا لما احتمل
غيره واما قبل الوحي فالاكثرون منعوا الكفر
وابتداء الذنب والاصرار عليه لانه يزول عنه
الثقة بالكلية وجوزوا على الندور لقصة اخوة
يوسف عليه السلام والروافض اوجبوا العصمة مطلقا
تتـــمة العصمة ملكة نفسانية تمنع عن الفجور
وتتوقف على العلم بمثالب المعاصي ومناقب
الطاعات ويتأكد في الانبيا بتتابع الوحي على
التذكر والاعتراض على ما يصدر منهم سهوا والعتاب
على ترك الاولى وقيل هي كون الشخص بحيث يمتنع الذنب
عنه لخاصة في نفسه او بدنه ومنع بانه لو كان كذلك
لما استحق على عصمته ولما صح تكليفه ولقوله تعالى
انما انا بشر مثلكم ولولا ان ثبتناك الخامس
في تفضيل الانبيا على الملائكة ذهب اكثر اصحابنا والشيعة
خلافا للحكما والمعتزلة والقاضي ابي عبد الله الحليمي

منا في الملائكة العلوية احتج الاولون بوجوه الاول
انه تعالى امر الملائكة بسجود ادم والحكيم لا يامر
الافضل بخدمة المفضول الثاني ان ادم عليه السلام
كان اعلم من الملائكة لانه كان يعلم الاسماء دونهم فكان
افضل لقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون الثالث ان طاعة البشر اشق لانها مع الموانع
من الشهوة والغضب والوسوسة ولان تكليفه مستنبط
بالاجتهاد وطاعة الملك ذاتية جبلية منصوص
عليها فتكون افضل لقوله عليه السلام افضل العبادات
احمزها اي اشقها الرابع قوله تعالى ان الله
اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين
ترك العمل به في الملائكة لما مر فبقي معمولا
به في حق الانبياء واحتج الاخرون ايضا بوجوه
الاول قوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا
لله ولا الملائكة المقربون الثاني اطراد تقديم
ذكرهم على ذكر الانبياء الثالث قوله تعالى لا يستكبرون
عن عبادته استدل بعدم استكبارهم على ان
البشر ينبغي ان لا يستكبر ولا يتم ذلك
ما لم يثبت تفضيلهم الرابع ولا اقول
لكم اني ملك وقوله الا ان تكونا ملكين الخامس الملك
والرسول يعلم النبي فيكون افضل من المتعلم والمرسل اليه
السادس الملائكة ارواح مبرأة عن الرذائل والافات
البشرية والجهل مطلعة على اسرار الغيب قوية على
الافعال العجيبة سابقة الى الخيرات مواظبة على
محاسن الاعمال لقوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم

ويفعلون

ويفعلون ما يؤمرون وقوله يسبحون الليل والنهار
لا يفترون السادس في الكرامات
انكرها المعتزلة الا ابا الحسين والاستاد منا لنا
قصة مريم واصف واصحاب الكهف احتجوا
ان الخوارق لو ظهرت على غير الانبياء لالتبس النبي
بالمتنبي قلنا لا لان يتميز النبي بالتحدي والدعوى

الباب الثاني في الحشر

والجزاء وفيه مباحث الاول في اعادة المعدوم
وهي جائزة خلافا للحكماء والكرامية والبصري من
المعتزلة لنا انه لو امتنع وجوده بعد عدمه فاما
ان يمتنع لذاته او لشيء من لوازمه فيمتنع ابتداء الشيء
من عوارضه فيكون عند ابتدائه وما لنظر اليه من حيث
هو هي ذاته قابلا للعود احتجوا بوجوه الاول
نفي محض فلا يحكم عليه بامكان العود الثاني انه لو وقع
لم يتميز عن مثله المستانف حال عوده الثالث انه
لو امكن لامكن اعادة الوقت المبتدا فيه واعادته فيه
فيكون معادا مبتدا وهو محال والجواب عن الاول
ان ذلك الحكم حكم وهو منقوض بالحكم على ما لم يوجد بعد
وعلى الممتنع ونفس المعدوم وعن الثاني ان كل مثلين فهما
متميزان بالشخص في الخارج وان اشتبه علينا والا لم
يكونا مثلين بل هو هو وعن الثالث ان اعادة ذلك
الوقت لا تستلزم كونه مبتدا فانه امر يعرض له باعتبار
وهو كونه غير مسبوق بحدوث مثله الثاني
في حشر الاجساد اجمع المليون على انه تعالى يحيي الابدان

بعد موتنا وتفرقها لأنه ممكن عقلاً والصادق أخبر
عنه فيكون حقاً أما الأول فلأن أجزاء الميت قابلة
للجمع والحيوة والإله متصف بما قيل والله تعالى عالم
بأجزاء كل شخص على التفصيل المناسب وقادر على
جمعها وإيجاد الحيوة فيها لشمول قدرته جميع
الممكنات فيمكن إحياء الأبدان مع وأما الثاني
فلأنه ثبت بالتواتر أنه عليه السلام كان يثبت المعاد البدني
ويقول به وإليه أشار حيث قال يحييها
الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم فإن قيل
لو أكل إنسان إنساناً آخر وصار جزءاً منه فالمأكول
إما أن يعاد في الآكل أو المأكول وأياً ما كان فلا يعود
أحدهما بتمامه وأيضاً فالمقصود من البعث إما الإيلام
أو الالتذاذ أو دفع الأول والأول لا يليق بالحكيم والثاني
محال لأن كل ما يحصل لذة في عالمنا فهو دفع ألم ويشهد
له الاستقراء والثالث يكفي فيه الإبقاء على العدم
فيضيع البعث والجواب عن الأول أن المعاد من
كل واحد أجزاؤه الأصلية التي هي للإنسان وأنها
هي الباقية من أول عمره إلى آخره الحاصر لنفسه لا الهيكل
المحسوس عنه في أكثر الأحوال والمأكول فضل في المغتذي
فلا يعاد فيه وعن الثاني أن فعله لا يستدعي
عرضاً وإن سلم فالمقصود الالتذاذ والاستقراء
ممنوع وإن سلم فلم لا يجوز أن يكون لذات الآخرة مشابهة
للذائذ الدنيا في الصورة لا في الحقيقة تنبيه
اعلم أنه قد بينا أن الله تعالى يعدم الأجزاء ثم يعيدها
والتمسك بقوله كل شيء هالك إلا وجهه ضعيف
لأن

لأن التفريق أيضاً هلاك الثالث في الجنة
والنار قالت الفلاسفة الجنة والنار إما أن يكونا في
هذا العالم فيكونان وأما في عالم الأفلاك وهو باطل
لأنها لا تخرق ولا تخالط الفاسدات وأما في عالم
العناصر فيكون الحشر تناسخاً أو في عالم آخر وهو
باطل لأن هذا العالم كري فلو فرض غيره كرة
لصار حصل بينهما خلاء وهو محال ولأن العالم الآخر
لو حصل فيه العناصر لكانت بالطبع العناصر
مائلة إلى أحيازها مقتضية للحركة إليها وكانت
ساكنة في أحياز ذلك العالم طبعاً أو قسراً
وكلاهما محال قلنا لم لا يجوز أن يكونا في هذا العالم
كما قيل الجنة في السماء السابعة لقوله تعالى عند
سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقوله عليه السلام
سقف الجنة عرش الرحمن وامتناع الخرق ممنوع
والنار تحت الأرضين والقول بأن هذا تناسخ
إنه رد النفس إلى بدنها المعاد أو المؤلف
من أجزائه الأصلية والتناسخ رد النفس إلى بدن آخر
أو في عالم آخر ولم لا يجوز بساطة كل محيط واستلزامها
كونه الشكل وامتناع الخلاء كلها ممنوعة وإن سلم فلم
لا يجوز أن يكون هذا العالم وذاك مركوزين في ثخن
كرة أعظم منهما ووجوب تماثل عنصري العالمين ممنوع
لإمكان الاختلاف في الصورة أو الهيولى وإن حصل
الاشتراك في الصفات واللوازم فرع
الجنة والنار مخلوقتان خلافاً لأبي هاشم والقاضي
عبد الجبار لنا قوله تعالى جنة عرضها السموات

والارض اعدت للمتقين لانا نقول انما يكون
عرضها عرضهما اذا وقعت في احيازهما وذلك انما
كان بعد فنائهما لاستحالة تداخل الاجسام
لان المراد ان عرضها مثل عرضهما لقوله كعرض
السموات والارض ولان عرضها لا يكون عين عرضهما
وقوله تعالى واتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة اعدت للكافرين واسكان ادم في الجنة
واخراجه عنها قالوا لو كانت الجنة مخلوقة لما كانت
دايمة لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه والتالي
باطل لقوله تعالى اكلها دايم اي ماكولها قلت
معنى قوله كل شيء ما سواه هالك معدوم في حد ذاته
وبالنظر اليه من حيث هو ان العدم يطرا عليه ولان
سلم تخصيص جمعا بين الادلة وايضا قوله تعالى
اكلها دايم متروك الظاهر لان الماكول لا محالة يفنى
بالاكل بل المعنى انه كلما فني شيء منها حدث عقيبه
مثله وذلك لا ينافي عدم الجنة طرفة عين الترتيب
في الثواب والعقاب قالت المعتزلة الثواب على
الطاعة حق على الله تعالى واجب عليه لانه انما
شرع التكاليف فقد تعرضا لاستحالة
العبث عليه وعود الفايدة اليه وذلك الغرض
اما حصول نفع او دفع ضر والثاني باطل لانه لو
لو ابقانا على العدم لاسترحنا ولم نحتج الى تلك
المشاق والاول اما ان يكون منفعة مستحقة
وهو يستقبح عقلا او لا ستحقة وهو المطلوب وايضا
فقوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون وامثاله يدل

على ان العمل يستدعي الثواب قلنا قد بينا انه
لا غرض لفعله ولا علة لحكمه ومع ذلك فلم لا
يكفي سوابق النعم والاستقباح ممنوع
كيف والمعتزلة اوجبوا الشكر والنظر في المعرفة
عقلا لما سبق من نعمه والاية لا تدل على الوجوب
ولفظ الجزاء لا يقتضي اطلاقه كون الفعل علة بدليل
وقالت المعتزلة والخوارج انه يجب عليه عقاب
الكافر وصاحب الكبيرة لان العفو تسوية بين المطيع
والعاصي ولان تهوين السوق مركب فيما فلو
لم يكن بحيث يقطع بالعقاب كان ذلك اغراء عليه
ولانه تعالى اخبر بان الكافر والفاسق يخلدان
النار في مواضع شتى والخلف في خبره محال
والجواب عن الاول انه وان لم يعذب العاصي
لكنه لا يثيبه اثابة المطيع فلا تسوية وعن الثاني
ان تعلق طرق العقاب بالسير والوعيد كاف
في الاحجام وتوقع العفو مثل التوبة كتوقعه بالتوبة
وعن الثالث انه يدل على وقوع العقاب في
نفسهم قالوا وعيد صاحب الكبيرة لا يسقط كوعيد
الكفار لوجوه الاول الايات الدالة على لفظ الخلود في
وعيدهم كقوله تعالى بلى من كسب سيئة الاية ومن يعص
الله ورسوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا الثاني قوله
تعالى في حقهم وما هم بخارجين الثالث ان الفاسق يستحق
العقاب بفسقه وذلك يسقط ما استحقه من الثواب

لما فيها من الثاني واحتج على الاول بان الخلود هو المكث
الطويل واستعماله بهذا المعنى كثير وعلى الثاني بان
المراد من الفجار الكاملون في الفجور وهم الكفار بدليل
قوله تعالى اولئك هم الكفرة الفجرة لو سلمناه وبين
الآيات الدالة على اختصاص العذاب بالكفار كقوله
تعالى ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين انا قد
اوحي الينا ان العذاب على من كذب وتولى كلما القي فيها
فوج سألهم خزنتها الم يأتكم نذير قالوا بلى قد
جاءنا نذير فكذبنا لا يصليها الا الاشقى الذي كذب وتولى
يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه والفاسق
مؤمن لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
ولهذا قطع مقاتل بن سليمان والمرجئة بانهم لا يعاقبون
وعن الثالث بمنع الاستحقاق ومنافاتها وبان استحقاق
العقاب لو احبط استحقاق الثواب فاما ان يحبط
منه شيء على طريق الموازنة كما هو مذهب ابي هاشم
او لا يحبط كما هو مذهب ابيه وكلاهما باطلان اما
الاول فلان ليس كل منهما في عدم الآخر اما ان يكونا
معا او على التعاقب والاول محال لاستلزامه وجودهما
حال عدمهما وكذا الثاني لان المغلوب ينحط العود
غالبا واما الثاني فلانه الغاء للطاعة وتضييعها
وهو باطل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
واما اصحابنا فقالوا الثواب فضل من الله تعالى والعقاب
عدل منه والخلود ذلك كل شيء لما طوله خلد
المؤمن الموفق للطاعات في جنانه وفاء بوعده
وتعذيب الكافر المعاند في نيرانه ابدا مقتضى وعيده

ويقطع

ويقطع وعيد المؤمن العاصي لقوله تعالى ومن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره ولا يرى الا بعد الخلاص من
العذاب وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ولقوله
عليه السلام من قال لا اله الا الله دخل الجنة ويرجى عفو
الكافر البالغ في اجتهاده الطالب للهدى من فضله
ولطفه فان قيل القوى الجسمانية لا تقوى على افعال
غير متناهية لانها منقسمة بانقسام محلها فنصفها
مثلا اذا حركت جسما فاما ان تحرك حركات متناهية
فيلزم تحريك الكل ضعف تحريك الجزء لان نسبة الاثرين
كنسبة المؤثرين وضعف المتناهي متناه او تحرك حركات
غير متناهية فكل القوة ان لم يزد عليها كان الشيء مع
غيره كلا معه وان زاد وقعت الزيادة على غير المتناهي
من الجهة التي هو بها غير متناه وهو محال وايضا
فالمؤلفة مؤلفة من العناصر والحرارة لا تزال تنقص
الرطوبة حتى تزول بالكلية وتفضي الى انطفاء الحرارة
وخراب البدن فكيف يدوم الثواب والعقاب وايضا
دوام الحيوة مع دوام الاحتراق غير معقول قلنا اما
الاول فمبني على نفي الجوهر الفرد وسريان القوة
في محلها وان جزء القوة قوة والزيادة لم تقع عليها
ومع ذلك فانه منقوض بحركات الافلاك ومدفوع بان
القوى عندنا عرض فلعل شيئا يتجدد دواما
الثاني فممنوع لان القول بالمزاج وتركب المواليد
عن العناصر ليس يقيني وتأثير الحرارة في الرطوبة انما

يفضي الى افنائها لو اسعفو ورود العذاب على الذنب
مقدار ما يحتمل منه وكذا الثالث لان عدم الاقلاع
ليس شرطا للعفو عندنا وايضا فان من الحيوانات
ما يعيش في النار ويلتذ به فلا يبعد ان يجعل الله
بدن الكافر بحيث يلتذ بالنار او لا يتضرر ولا يموت بها
الخامس في العفو والشفاعة لاصحاب
الكبائر اما الاول فلقوله تعالى وهو الذي يقبل
التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله تعالى
او يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير والاجماع على
انه عفو وهو انما يتحقق بترك العقاب المستحق و
المعتزلة منعوا العذاب على الصغائر قبل التوبة
والكبائر بعدها فالمعفو هو الكبائر قبلها وقوله
ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
اي قبل التوبة والا لم يتوجه الفرق ولا التعليق بالمشيئة
على دائم وقوله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس
على ظلمهم وامثال ذلك كثير واما الثاني فلانه تعالى
امر النبي عليه السلم بالاستغفار لذنوب المؤمنين
وقال واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب
الكريم موفق لما امر يستغفر صيانة لعصمته وتقبل
منه تحصيلا لمرضاته لقوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك فترضى وقوله عليه السلم شفاعتي لاهل الكبائر
من امتي احتجوا بقوله تعالى واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس شيئا وقوله وما للظالمين
من حميم ولا شفيع يطاع وقوله تعالى وما للظالمين
من انصار واجيب بانها عامة في الاعيان لا في

الازمان

الازمان وان ثبت عمومها فهي مخصوصة بما ذكرنا
السادس في اثبات عذاب القبر يدل عليه
قوله تعالى في آل فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا
ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون اشد العذاب وفي قوم
نوح اغرقوا فادخلوا نارا والفاء للتعقيب وقوله حكاية
ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين ولا دليل على ان
في القبر حيوة وموتا آخر احتج المخالف بقوله
تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله
تعالى وما انت بمسمع من في القبور واجيب عن الاول
بان معناه ان نعيم الجنة لا ينقطع كما انقطع نعيم الدنيا
بدل وحدة الموت وان الله تعالى احيا كثيرا من الناس
في زمن موسى وعيسى واماتهم ثانيا وعن الثاني بان عدم
الاسماع لا يستلزم عدم ادراك المدفون السابع
في سائر السمعيات من الصراط والميزان وتطاير
الكتب واحوال الجنة والنار والاصل فيها انها امور ممكنة
اخبر الصادق عن وقوعها فيكون حقا الثامن
في الاسماء الشرعية الايمان في اللغة التصديق وفي الشرع عبارة
عن تصديق الرسول بكل ما علم مجيئه به عندنا وعن كلمتي
الشهادة عند الكرامية وعن اعمال الواجبات واجتناب
المحرمات عند المعتزلة وعن مجموع
ذلك عند اكثر السلف والذي يدل على خروج العمل
عن مفهومه عطفه في قوله والذين امنوا وعملوا الصالحات
وقوله الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم واما قوله
وما كان الله ليضيع ايمانكم فمعناه ايمانكم بالصلوة الى

بيت المقدس واتصالها على الصلوة وحدها
يكون بطريق المجاز وقوله عليه السلام الايمان بضع وسبعون
شعبة افضلها لا اله الا الله وادناها اماطة
الاذى عن الطريق فمعناه شعب الايمان اماطة
الاذى عن داخله هذه وفاقا

الباب الثالث في الامامة

وفيه مباحث الاول في وجوب نصب
الامام اوجبه الامامية والاسماعيلية على الله
تعالى والمعتزلة والزيدية علينا عقلا واصحابنا
سمعا ولم يوجبه الخوارج لنا مقامان بيان
وجوبه علينا سمعا وعقلا ووجوبه على الله تعالى
اما الاول فلان نصب الامام يدفع ضررا لا
يندفع الا به لان الناس اذا شعروا برئيس قاهر
يامرهم بالطاعات وينهى عن المعاصي ويدرأ
بأس الظلمة عن المستضعفين استحوذ عليه
الشيطان وما يشبه الفسوق والعصيان وشاع
الهرج والمرج ودفع الضرر على النفس بقدر
الامكان واجب باجماع الانبياء واتفاق العقلاء
فان قيل ويحصل مفاسد ايضا اذ ربما استنكف
الناس عن طاعته فيزداد الفساد او يستولى
عليهم بظلم او يحتاج لدفع المعارض الى تعدية
الرياسة الى من دونه مال فيعصب منهم فلما احتمالات
مرجوحة مكتوبة وترك الخير الكثير لاجل الشر
القليل شر كثير واما الثاني فلانا انه يجب عليه
شيء بل هو الموجب لكل شيء لم لحق الامامة انه
لطف

لطف لانه اذا كان حال المكلف الى قبول
الطاعات والاحتراز عن المعاصي اقرب مما اذا لم
يوجد واللطف على الله واجب قياسا على
التمكين والجواب بعد تسليم المقدمات
الباطلة ان اللطف الذي ذكرتموه انما يحصل
بوجود امام ظاهر يرجى ثوابه ويخشى
عقابه وانتم لا توجبونه فكيف ولم يمكن من
عهد النبوة الى ايامنا امام على ما وصفوه
الثاني في صفات الائمة الاولى ان يكون
مجتهدا في اصول الدين وفروعه ليتمكن من ايراد
الدلائل وحل الشكوك والفتوى في الوقائع
الثانية ان يكون ذا راي وتدبير بتدبير الحرب
والسلم وسائر الامور الثالثة ان يكون شجاعا
لا يجبن عن القيام بالحروب ولا يضعف قلبه عن
امامة الجند وتساهلوا في الصفات الثلاثة وقالوا
يستحق من كان موصوفا بها الرابعة ان يكون عدلا
لانه متصرف في رقاب الناس واموالهم وابضاعهم
الخامسة العقل السادسة البلوغ السابعة
الذكورة فانهن ناقصات عقل ودين الثامنة
الحرية لان العبد مستحقر من الناس مشتغل بخدمة السيد
التاسعة كونه قرشيا خلافا للخوارج وجمع من
المعتزلة لنا قوله عليه السلام الائمة من قريش واللام
في الجمع حيث العهد للعموم وقوله الولاة من
قريش ما اطاعوا الله واستقاموا لامره والشرط
الامر

فيهم العصمة خلافا للاسماعيلية والاثنا عشرية لنا
انا سنبين ان شاء الله امامة ابي بكر والامة اجمعت على
كونه غير واجب العصمة لا اقول انه غير معصوم احتجوا
بان نصب الحاجة اما المعارف الالهية او تعلم الامة
كما هو مذهب اصحاب التعليم او تعليم الواجبات العقلية
وترتب الحلول الى الطلقات كما هو مذهب الاشعرية
وذلك لا يحصل الا اذا كان الامام معصوما وبان
احتياج الناس الى الامام لجواز الخطا عليهم
فلو جاز الخطا عليه ايضا احتاج الى امام
اخر وتسلسل وبقوله اني جاعلك للناس اماما
قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين
الجواب عن الاول بمنع المقدمات وعن الثالث
بان الاية تدل على ان شرط الامام ان لا يكون
مشتغلا بالذنوب التي تنثلم بها العدالة لا ان يكون
معصوما الثالث فيما يحصل به الامامة
الاجماع على ان نص الله ورسوله والامام السابق
اسباب مستقلة في ذلك انما الخلاف اذا بايعت الامة
مستعدا لها واستولى بشوكته على خطط الاسلام
فقال بها اصحابنا والمعتزلة لحصول المقصود بها
وقالت الزيدية كل فاطمي عالم خرج بالسيف وادعى
الامامة صار اماما وانكرت الامامية ذلك مطلقا
واحتجوا بوجوه الاول ان اهل البيعة لا يعرف
لهم في امر غيرهم فكيف يولونه عليهم الثاني ان
اثبات الامامة بالبيعة مما يفضي الى الفتنة لاحتمال
ان يبايع كل فرقة شخصا فيقع بينهم التحارب

الثالث

معارض بمثله والدليل على افضلية ابي بكر رضي الله عنه
قوله تعالى وسيجنبها الاتقى قال المراد به اما ابو بكر
او علي وقالوا والثاني مدفوع لقوله تعالى وما
لاحد عنده من نعمة تجزى لان عليا تشابى تربيته
الرسول والنفاقة وذلك نعمة تجزى وكل من
كان اكرم عند الله وافضل لقوله تعالى ان
اكرمكم عند الله اتقيكم وقوله عليه السلم
ما طلعت الشمس والغربت على احد بعد
النبيين والمرسلين افضل من ابي بكر وقوله
عليه السلم ابو بكر وعمر هما سيدا كهول اهل
الجنة ما خلا النبيين والمرسلين

الخامس في فضل الصحابة يجب تعظيمهم
والكف عن مطاعنهم فان الله تعالى اثنى عليهم
في مواضع كثيرة منها قوله تعالى السابقون
الاولون وقوله يوم لا يخزي الله النبي
والذين امنوا معه وقوله تعالى والذين
معه اشداء على الكفار رحماء بينهم وقال
عليه السلم لو انفق احدكم ملء الارض ذهبا ما
بلغ مد احدهم ولا نصيفه وقال اصحابي
كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وقال الله
في اصحابي لا تتخذوهم بعدي غرضا من احبهم
فبحبي احبهم ومن ابغضهم فببغضي ابغضهم
ومن اذاهم فقد اذاني ومن اذاني فقد اذى
الله فيوشك ان ياخذ وما نقل من المطاعن
فلا يحامل وتاويلات ومع ذلك فلا يعادل

ما ورد في مناقبهم وحكي عن ابادهم نفعنا
الله بمحبتهم اجمعين وجعلنا لهديهم متبعين وعصمنا
عن زيغ الضالين وبعثنا يوم الدين في عداد
الهادين بفضله العظيم ومنه العميم انه سميع
مجيب

تم الكتاب بعون الملك الوهاب

فرغ من تحريره العبد الضعيف المحتاج
الى عفو الله اللطيف ابو القسم احمد
بن جلال الدين علي الاصفهاني احسن
الله تعالى عاقبة امره ليلة الثلثا
الثالث والعشرين من جمادى الاول
سنة تسع وتسعين وثمنمئة
[illegible] حماه
الله تعالى عن الافات
والبليات